963+
www.963media.com
الجمعة 26 حزيران /يونيو 2026 | العدد 66

«الترند» لا يخدم الفن

12

القصاص ولو بعد حين!

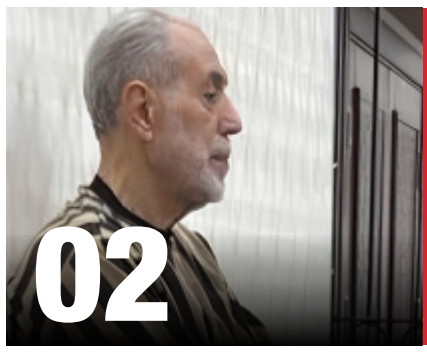

العدالة بطيئة والانتقام اسرع
02

درعا مطلب القصاص
9

الكوارث الطبيعية في سوريا
من يعوض المتضررين؟
10

العدالة بطيئة والانتقام أسرع

عمار زيدان

خلال الفترة القريبة الماضية، لم يعد الخطاب العام في سوريا محصوراً بمطالب المحاسبة بوصفها مساراً قانونياً أو سياسياً لمعالجة إرث الحرب والانتهاكات التي ارتكبها النظام المخلوع، بل أخذ يتجه تدريجياً نحو مساحات أكثر حدّة، تتداخل فيها لغة العدالة مع مفردات الثأر والانتقام والإقصاء. هذا التحول لايعكسفقطحجمالجراحالمفتوحةالتيخلّفتهاسنوات الصراع، بل يكشف أيضاً عن أزمة أعمق تتعلق بطبيعة المجال العام السوري، وحدود السياسة، والإخفاق في إنتاج مسارات موثوقة للإنصاف والمصالحة.

وبرزت في سوريا بعد سقوط نظام الأسد أصوات تطالب بمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم، سواء من داخل الأطر الحقوقية والمدنية أو من خلال خطاب سياسي يربط العدالة بإعادة بناء الدولة والمجتمع. غير أن استمرار الإفلات من العقاب، وتراكم مشاهد العنف والتهجير والفقدان الماضية، كلها عوامل أسهمت في إعادة تشكيل هذا الخطاب، بحيث باتت بعض مفرداته تنزاح من مطلب المحاسبة بوصفه إجراءً قانونياً يهدف إلى كشف الحقيقة وإنصاف الضحايا، إلى خطاب أكثر انفعالاً يقوم على معادلة العقاب المباشر.

ولا يمكن فهم هذا التحول بعيداً عن البيئة الاجتماعية والنفسية والسياسية التي أنتجته. فالمجتمعات التي عاشت الحرب الطويلة، وعرفت القتل والاعتقال والتعذيب والتهجير والنزوح، غالباً ما تطور لغات مليئة بالغضب والمرارة، خصوصاً عندما تضعف الثقة بالعدالة الانتقالية.

وفي الحالة السورية، يبدو هذا المسار أكثر تعقيداً نتيجة عدة أسباب لعل أبرزها ماذكرنا سابقاً حول ضعف تطبيق العدالة الانتقالية إلى جانب الحضور الكثيف لوسائل التواصل الاجتماعي التي تحولت إلى ساحة مركزية لإنتاج الخطاب وتداوله وتضخيمه.

ومن هنا، فإن السؤال لم يعد فقط: من يجب أن يُحاسَب؟ بل كيف يُعاد تعريف المحاسبة نفسها داخل سوريا؟ ومتى تتحول من مطلب حقوقي جامع إلى أداة تعبئة سياسية أو عاطفية؟ وكيف تتسلل مفردات الانتقام إلى خطاب يُفترض أنه يسعى إلى العدالة؟ مع الأخذ بعين الاعتبار ملامح هذا التحول، ورصد السياقات التي تغذّيه، والتمييز بين خطاب يسعى إلى الإنصاف بوصفه شرطاً للاستقرار، وآخر يكرس منطق الثأر بوصفه امتداداً للصراع بوسائل لغوية ورمزية جديدة.

وفي هذا السياق، يقول الباحث والمحلل السياسي ميلاد مالك الأطرش، إن سوريا خلال سنوات الثورة شهدت تحولات عميقة لم تقتصر على المشهدين السياسي والعسكري، بل امتدت أيضاً إلى طبيعة الخطاب السائد في المجتمع. فبعد أن كان مطلب العدالة ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات حاضراً بقوة في النقاش العام، برزت في بعض الأوساط نزعات يغلب عليها منطق الانتقام والثأر. وهذا التحول يثير تساؤلات جدية حول مستقبل السلم الأهلي وإمكانية بناء دولة مستقرة قائمة على القانون.

ويشير لـ"963+"، إلى أن هذه الظاهرة تعود لمجموعة من العوامل المتشابكة، في مقدمتها حجم المعاناة الإنسانية التي عاشها السوريون على مدى سنوات طويلة، وما خلفته من فقدان للأقارب، وتهجير، واعتقالات، ودمار واسع. وفي ظل هذه التجارب القاسية، قد يشعر بعض الأفراد بأن العدالة تسير ببطء، أو بأنها غير كافية، مما يدفع بعض الخطابات إلى تبني لغة أكثر حدة تقوم على ردّ الفعل العاطفي بدلاً من الاحتكام إلى المؤسسات.

كما أن غياب الثقة بالمؤسسات خلال فترات النزاع، إلى جانب انتشار المعلومات المضللة وخطابات التحريض عبر وسائل التواصل الاجتماعي، قد يسهم في تأجيج المشاعر

> **الفرق بين العدالة والانتقام ليس في العقاب، بل في الطريق إليه؛ فالأولى تبني دولة، والثاني يطيل عمر الصراع**

وتغليب فكرة العقاب الجماعي أو الانتقام على مبدأ المحاسبة القانونية الفردية، بحسب الأطرش.

ويؤكد الباحث والمحلل السوري، أن الانتقال من العدالة إلى الانتقام يحمل مخاطر كبيرة على المجتمع، فالعدالة تهدف إلى محاسبة المسؤولين وفق القانون مع حماية حقوق الجميع، بينما يقود الانتقام غالباً إلى توسيع دائرة الكراهية وإنتاج مظالم جديدة، بما يهدد بتكرار العنف بدلاً من إنهائه.

أما على مستوى المصالحة المجتمعية، فيقول الأطرش إن تصاعد الخطابات الانتقامية يضعف فرص بناء الثقة بين مكونات المجتمع المختلفة. فالمصالحة لا تعني تجاهل الانتهاكات أو القبول بالإفلات من العقاب، وإنما تقوم على كشف الحقيقة، وإنصاف الضحايا، ومحاسبة المسؤولين من خلال إجراءات قانونية عادلة وشفافة، بما يساعد على ترميم النسيج الاجتماعي ومنع انتقال الصراعات إلى الأجيال المقبلة.

ويرى بأن أي مشروع للاستقرار في سوريا يحتاج إلى ترسيخ سيادة القانون بوصفها المرجعية الأساسية لحل النزاعات. حيث أن الدول التي تنجح في تجاوز مراحل الصراع تعتمد غالباً على مؤسسات قضائية مستقلة وآليات للعدالة الانتقالية توازن بين حقوق الضحايا ومتطلبات السلم الأهلي، بعيداً عن منطق الثأر أو العقوبات الجماعية.

ويختتم حديثه بالتأكيد على أن مستقبل سوريا يتطلب خطاباً يعزز ثقافة المساءلة القانونية ويحترم كرامة الإنسان وذلك لأن العدالة المستندة إلى القانون يمكن أن تشكل أساساً لبناء الثقة وإعادة الإعمار وتحقيق الاستقرار، بينما يبقى الانتقام مساراً يحمل خطر إطالة أمد الانقسامات وإعادة إنتاج العنف بأشكال جديدة. بالتالي فإن الاستثمار في العدالة والمؤسسات والمصالحة المجتمعية قد يكون من أهم الخطوات نحو مستقبل أكثر أماناً واستقراراً لجميع السوريين.

بدوره، يؤكد الدكتور ممتاز سليمان المختص بالقانون الدولي لـ"963+"، أن من أهم العوامل التي دفعت كثيراً من الخطابات في سوريا إلى الانتقال من مطلب العدالة إلى نزعة المصالحة هو تأخر الحكومة السورية الجديدة في حل العديد من القضايا المتعلقة بالعدالة. فالعديد من المواطنين الذين لديهم أبناء أو أهال أو أزواج مفقودون خلال عهد النظام البائد، تمكّنوا من التعرف على بعض المجرمين الذين يُعتقد أن لهم يداً في اختفاء ذويهم بطريقة أو بأخرى. وعندما تقدموا بشكاوى إلى الدولة لاعتقالهم، ووفقاً للقوانين، لا يمكن اعتقال أي شخص دون وجود دليل يثبت تورطه في هذه القضايا.

ويتابع، "لقد أدّى ذلك في نهاية المطاف إلى بعض حالات الانتقام الفردي من قِبل أهالي المفقودين ضد هؤلاء المشتبه بهم، خاصة في المحافظات الجنوبية مثل درعا، إضافة إلى دير الزور والرقة وريف حماة وحمص، حيث تسود في بعض المناطق العادات والتقاليد العشائرية وثقافة الثأر والانتقام بشكل أكبر مقارنة بمدن مثل دمشق وحلب".

وتأخر الدولة بحسب سليمان في محاكمة بعض الشخصيات المعروفة لدى السوريين، والذين يُعتقد أن لهم صلة بمجازر، وعدم محاكمتهم حتى الآن مثل فادي صقر ومحمد حمشو ورامي مخلوف، وغيرهم ممن لا يزالون طلقاء ويتنقلون بحرية داخل سوريا ساهم أيضاً في تغذية مشاعر الانتقام لدى بعض أهالي الضحايا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن آثار ما بعد الصدمة الناتجة عن سنوات الحرب الطويلة، وظهور ما يُعرف بـ"جيل الحرب" الذي نشأ في ظل التشرد والدمار، كلها عوامل مركبة تجعل عملية التعافي المجتمعي أكثر تعقيداً، إذ يحتاج هذا الجيل إلى سنوات طويلة لإعادة البناء النفسي والاجتماعي.

ويؤكد الدكتور ممتاز سليمان إلى أن لهذا الخطاب تأثير كبير على فرص المصالحة المجتمعية وبناء الاستقرار والثقة في سوريا، لكنه في الوقت نفسه قد يعيق عمل المؤسسات القضائية والأمنية في أداء دورها بتحقيق العدالة والمساواة وفرض الاستقرار

ودعا سليمان إلى ضرورة إيجاد صيغة مجتمعية راسخة تفهم من خلالها الحقيقة الأساسية أن الانتقام لا يبني وطناً، بل إن العدالة المنظمة هي الطريق الأجدى لتحقيق الاستقرار الدائم.

ويرى الباحث في الشؤون السياسية والعلاقات الدولية طارق عجيب، أن هناك عوامل كثيرة لعبت دوراً في الانتقال من المطالبة بتحقيق العدالة الانتقالية عبر مؤسسات الدولة والقضاء، كما نرى اليوم من إجراءات ومحاكمات وملاحقات تقوم بها الدولة. وقد أعلنت الحكومة السورية عن مسارات قضائية تهدف إلى تحقيق العدالة الانتقالية.

ويضيف لـ"963+"، "بعض الجهات تنظر إلى أن هذه المسارات تستغرق وقتاً طويلاً، وأنها حتى الآن، وبعد عام ونصف، لم تحقق ما يرضي الشارع الذي يطالب بسرعة أكبر في إنجاز العدالة. غير أن جزءاً من هذه الدعوات للتسريع لا يبدو نزيهاً، إذ توجد جهات تحاول العبث بالداخل السوري عبر تحريك بعض المجموعات، وبث خطابات تصعيدية قد تؤدي إلى أعمال انتقامية عشوائية خارج إطار القانون، بما في ذلك اعتداءات ذات طابع شخصي لا تتناسب مع طبيعة الاتهامات الموجهة.

ويشير عجيب إلى وصول بعض هذه الأفعال لمستويات خطيرة من القتل أو التصفية، بدافع الثأر الشخصي. ومن جهة أخرى، يُلاحظ وجود تأثيرات خارجية تسعى إلى تشويه المشهد السوري وإثارة الانقسامات.

وينظر الباحث في الشؤون السياسية إلى المطالبة بمحاسبة جميع من ارتبطوا بالنظام السابق بشكل عام وغير محدد بالمطلب غير العقلاني، حيث يجب أن تقتصر المحاسبة على من ثبتت بحقهم جرائم عبر المسارات القانونية. فالعدالة الانتقالية يجب أن تكون عادلة ومنصفة، لا انتقامية أو طائفية، حتى لا تتحول إلى أداة لارتكاب ظلم جديد باسم العدالة.

العدالة تحت ضغط «اللايك»!

أحمد الجابر

في غضون دقائق، قد يتحول منشور على منصة للتواصل الاجتماعي إلى لائحة اتهام مكتملة الأركان، ويصبح وسمٌ متداول بمثابة حكم شعبي يصدر بحق شخص أو مؤسسة قبل أن تقول الجهات القضائية كلمتها. فمع اتساع نفوذ منصات التواصل الاجتماعي وتطور خوارزمياتها القائمة على تعظيم التفاعل، بات المحتوى الذي يثير الغضب والصدمة والاتهامات يحظى بانتشار أكبر من المحتوى التفسيري أو التصحيحي.

وتشير دراسات حديثة إلى أن ظاهرة "المحاكمة عبر وسائل التواصل" أو "التشهير الرقمي" أصبحت واحدة من أبرز التحديات التي تواجه العدالة وحرية التعبير في العصر الرقمي، إذ يمكن لحملات الغضب الجماعي أن تخلّف آثاراً مدمرة على سمعة الأفراد حتى في حال ثبوت براءتهم لاحقاً.

كما يرى باحثون أن الخوارزميات لا تكتفي بعكس سلوك المستخدمين، بل تسهم في تضخيم المحتوى المثير للانفعالات، ما يمنح الأحكام الشعبية قدرة غير مسبوقة على تشكيل الرأي العام والتأثير في مسارات القضايا العامة والجنائية، وفي ظل هذا الواقع، يبرز تساؤل جوهري حول الحدود الفاصلة بين حق المجتمع في التعبير والرقابة الشعبية من جهة، وحق الأفراد في المحاكمة العادلة وصون السمعة والكرامة الإنسانية من جهة أخرى.

ويشير تقرير صادر عن منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حول حرية التعبير وسلامة الصحفيين في الفضاء الرقمي إلى أن العديد من الدول لا تزال تفتقر إلى تشريعات واضحة تنظم قضايا التشهير الإلكتروني، ما يخلق فراغاً قانونياً يسمح بانتشار حملات الإساءة دون مساءلة فعالة.

منصات التواصل.. محاكم بلا استئناف

يقول الدكتور محمود حسين، نائب رئيس اتحاد الجامعات الدولي للشؤون الإعلامية، في تصريح لـ"963+"، إن منصات التواصل الاجتماعي تحولت من مساحات للحوار وتبادل الآراء إلى محاكمات لحظية، وذلك بفعل معادلة تقوم على "الانتشار السريع وغياب المساءلة".

ويضيف أن الخوارزميات باتت تكافئ الغضب والاتهام، الأمر الذي جعل الأحكام المسبقة تسبق عرض الوقائع، وأدى إلى تراجع ثقافة "الاستماع إلى الطرفين".

ويؤكد حسين أن قرينة البراءة تُذبح علناً في مثل هذه المحاكمات الرقمية، مشيراً إلى أن الفرد ينتقل خلال دقائق من حالة "البريء حتى تثبت إدانته" إلى "المجرم حتى يثبت العكس".

ويرى أن هذا التحول يضرب مبدأ المحاكمة العادلة في الصميم، لأن "القاضي" في هذه الحالة هو عدد الإعجابات والمشاركات، من دون وجود حق للدفاع أو إمكانية للاستئناف، مضيفاً أن الأحكام الشعبية تظل وصمة تلاحق الأفراد حتى بعد صدور أحكام البراءة القضائية.

ويشير إلى أن الحد الفاصل بين حرية التعبير والتشهير يعدُّ دقيقا للغاية، موضحاً أن النقد الموجه إلى الفعل يبقى ضمن حدود المسموح، بينما يتحول الطعن في الذات والشرف إلى شكل من أشكال الإدانة الجماعية.

كما يحذّر من التحيز الاقتصادي للخوارزميات، معتبراً أنها تضخم الاتهامات وتدفن التصحيحات، وهو ما يؤدي إلى تدمير سمعة الأفراد عبر ما وصفه بـ"العقوبة الأبدية الرقمية"، مضيفاً أن هذه الممارسات تقوض ثقة المجتمع بالقضاء عندما يسبق "حكم تويتر" حكم المحكمة.

ويختم حسين بالقول: "نحن لا ندعو إلى تكميم الأفواه، بل إلى مسؤولية رقمية، فالكلمة التي تكتبها اليوم قد تكون حكماً بالإعدام المعنوي على إنسان غداً".

السوشال ميديا بين الرقابة والفوضى

من جهته، يقول الصحفي السوري المقيم في فرنسا، حسين الطويل الزيدي، في تصريح لـ"963+"، إن المثل الشعبي القائل "من شبّ على شيء شاب عليه" يفسر جانباً من علاقة السوريين بوسائل التواصل الاجتماعي.

ويضيف أنه منذ دخول هذه الوسائل إلى الشارع السوري، استخدمها كثير من الناس لتفريغ شحنات الواقع المرير، ومع غياب القوانين الناظمة لاستخدام الإنترنت خلال الثورة السورية، تشكلت حالة مجتمعية سائدة تحتاج إلى الوقت وإلى التشريعات القانونية حتى تعود إلى وضعها الطبيعي.

ويشير الزيدي إلى أن ما يُكتب على مواقع التواصل الاجتماعي يبقى في نهاية المطاف دون جدوى ودون تأثير حقيقي في الواقع ما لم تتبنّه الجهات القضائية.

ويستدرك بالقول إن المثل الشعبي "ما في دخان بدون نار" قد يكون مناسباً في هذا السياق، موضحاً أن اجتماع رواد مواقع التواصل على اتهام شخص بارتكاب جرائم أو انتهاكات قد يدفع الجهات القضائية إلى الاستعانة بالأدلة المتوافرة أو إلى تعميق البحث في خلفية المتهم.

ويضيف أن هناك تجارب عديدة سابقة لعبت فيها وسائل التواصل الاجتماعي دوراً كبيراً في القبض على مجرمين ومحاكمتهم، مستشهداً بقضية أمجد يوسف، التي يرى أن منصات التواصل كان لها الدور الأبرز في إدانته.

ويعتبر أنه لولا الدور الذي لعبته هذه الوسائل لكانت مجزرة التضامن، على سبيل المثال، بحاجة إلى شهود عيان كما هو الحال في المحاكم التقليدية.

ويرى الزيدي أن هناك ضرورة للتمييز بين المثقف الواعي الذي يمكن الاعتماد على أفكاره ومواقفه، وبين المستخدم الشعبوي الذي يتفوه بالكلمة من دون أن يلقي لها بالاً، وهي كلمة قد تقوده إلى المحكمة. وأضاف أن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي يحتاج بالفعل إلى قوانين ناظمة تضبط هذا الفضاء الرقمي.

ويشير إلى أن الخوارزميات تؤدي الدور الأبرز في تحريك الشارع، من خلال السماح بترويج ما يراد ترويجه والتعتيم على ما يراد التعتيم عليه. وأضاف أن الجميع يلحظ صعود المحتوى التافه على حساب المحتوى الهادف، الذي يُحارب – بحسب تعبيره – بطريقة خبيثة.

وفي ما يتعلق بالعلاقة بين المؤسسات القضائية والشارع، يقول الزيدي إنهما يسيران كخطين متوازيين، معتبراً أن ذلك يشير إلى أن الأمور تسير بصورة جيدة، على الأقل خلال الفترات الأولى التي تلي انتصار الثورات.

ويضيف أن المجتمع يمثل الجهة الرقابية على عمل المؤسسات القضائية وغيرها، ولكن من دون تفريط.

ويختتم بالقول إنه لا يمكن أن يجتمع رواد مواقع التواصل الاجتماعي على رأي معين تجاه شخصية معينة إلا إذا كانوا يستندون إلى معطيات تدفعهم إلى ذلك، في حين أن القضايا الضبابية هي التي تحتاج إلى تطبيق قاعدة "من دون تفريط" من جانب الشارع، لأن متابعة جميع التفاصيل والانخراط في كل قضية بصورة كاملة أمر غير صحي.

وتشير دراسة نشرها مركز Pew Research Center إلى أن نسبة كبيرة من المستخدمين في الولايات المتحدة يعتقدون أن وسائل التواصل الاجتماعي قادرة على "تحديد المذنبين بسرعة" قبل صدور الأحكام القضائية، وهو ما يعكس تحولاً في مفهوم العدالة لدى الجمهور الرقمي.

كما وثقت تقارير صحفية عدة حالات لأفراد تضررت سمعتهم بشكل كبير نتيجة حملات رقمية، قبل أن تثبت التحقيقات الرسمية براءتهم، حيث بقيت آثار التشهير مستمرة حتى بعد صدور الأحكام القضائية بالبراءة.

وبحسب تقرير صادر عن معهد رويترز لدراسة الصحافة (Reuters Institute)، فإن منصات التواصل أصبحت المصدر الأول للأخبار لدى شرائح واسعة من الجمهور، متقدمة على وسائل الإعلام التقليدية. إلا أن التقرير ذاته يحذر من أن هذه المنصات تفتقر إلى آليات تحرير وتحقق مهنية، ما يؤدي إلى انتشار المعلومات غير الدقيقة مقارنة بالإعلام المؤسسي الذي يخضع لمعايير تحقق ومراجعة قبل النشر.

وتشير أبحاث في علم النفس الاجتماعي منشورة في Journal of Social and Political Psychology إلى أن الأفراد يميلون إلى الانخراط في "السلوك الجمعي الغاضب" عند تعرضهم لمحتوى يثير الانفعال، وهو ما يُعرف بظاهرة "العدوى العاطفية" (Emotional Contagion). كما يفسر علماء النفس هذا السلوك بوجود ما يسمى "انحياز التأكيد"، حيث يميل المستخدمون إلى تصديق المعلومات التي تتوافق مع قناعاتهم المسبقة دون تحقق.

قوائم المطلوبين شعبياً في سوريا
من يصنعها ومن يصدقها؟

معاذ الحمد

تتحول قوائم "المطلوبين شعبياً" في سوريا إلى ظاهرة متصاعدة على وسائل التواصل مع تزايد النقاش حول العدالة والمحاسبة بعد سقوط النظام السابق، حيث تُنشر أسماء يُزعم ارتباطها بانتهاكات وملفات أمنية وسط تباين في مصادر هذه القوائم بين توثيق حقوقي يعتمد على وثائق قابلة للتحقق، وتسريبات غير مؤكدة أو تجميعات غير مدققة، إضافة إلى قوائم منسوبة لجهات أمنية أو سياسية، ما يخلق خلطاً بين المعلومات الموثوقة والتداول الشعبي ويؤدي أحياناً إلى التعامل مع معطيات غير مثبتة كحقائق.

ويرى خبراء أن إنتاج القوائم في السياق السوري يتم عبر ثلاثة مسارات رئيسية: منصات حقوقية توثيقية، تسريبات أمنية أو عسكرية، وقوائم شعبية تنتشر عبر الصفحات المحلية والإعلامية دون مصادر واضحة.

وفي هذا السياق، يؤكد محمود مصطفى الحمام محامي من نقابة المحامين بحلب، في تصريحات لـ"963+" أن الأصل القانوني يقوم على مبدأ "لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص"، وأن أي اتهام يظل غير منتج للأثر القانوني ما لم يصدر بحكم قضائي نهائي. ويشير إلى أن القوائم المتداولة خلال سنوات الصراع استخدمت في كثير من الأحيان كأداة ضغط اجتماعي وعزل مجتمعي أكثر من كونها إجراءات قانونية.

ويضيف أن التمييز بين التقارير الأمنية والقرارات القضائية ضروري، موضحاً أن النيابة العامة هي الجهة المختصة بإصدار مذكرات البحث وإذاعات التوقيف، وأن أي إجراء يجب أن يمر عبر القضاء المختص، فيما تبقى المعلومات الأمنية الأولية في إطار الاشتباه والتحقيق فقط دون أن ترقى للإدانة.

ومن جانب آخر، يحذر بسام الأحمد المدير التنفيذي - سوريون من أجل الحقيقة والعدالة في تصريحات لـ"963+" من أن القوائم غير الموثقة قد تتحول إلى أداة خطيرة إذا جرى استخدامها خارج الأطر القانونية، مؤكداً أنها قد تسهم في خلق بيئة انتقام أو تشهير أو اعتقال غير عادل.

ويشير إلى أن وجود أسماء في أي قائمة لا يشكل دليلاً قانونياً بحد ذاته، وأن التحقق المستقل من المصادر والوثائق يمثل شرطاً أساسياً قبل اعتماد أي معطى. كما يلفت إلى أن غياب المصدر الأصلي أو المنهجية الواضحة في جمع البيانات يضعف من موثوقية أي قائمة، حتى لو تضمنت أسماء حقيقية.

ويؤكد أن بعض القوائم قد تكون صحيحة جزئياً، لكنها تحتاج إلى تحقيقات قضائية مستقلة لتحديد المسؤوليات الفردية بدقة، مع ضرورة ضمان محاكمة عادلة وعلنية لكل متهم، بما يشمل حق الدفاع والاطلاع على الأدلة.

وفي سياق مختلف، يربط عمار جلو باحث في مركز الحوار للأبحاث والدراسات بواشنطن انتشار القوائم الشعبية بما يسميه "الذاكرة الجماعية المحلية"، حيث تنتج المجتمعات السورية في القرى والمدن قوائم غير رسمية تستند إلى التجربة المباشرة مع سنوات الحرب والانتهاكات.

ويشير في تصريحات لـ"963+" إلى أن كثيراً من الأسماء الواردة في هذه القوائم ترتبط بمواقف اجتماعية معروفة داخل بيئاتها المحلية، سواء من خلال الانخراط في أجهزة أمنية أو المشاركة في الانتهاكات أو الارتباط بالنظام السابق، ما يمنح هذه القوائم قبولاً اجتماعياً في بعض المناطق.

ويحذر من أن غياب مسار واضح للعدالة الانتقالية يدفع المجتمعات إلى إنتاج "عدالة بديلة" قد تتجسد في النبذ الاجتماعي أو الثأر أو العقاب غير الرسمي، ما يهدد بتوسيع دائرة الفوضى بدلاً من تحقيق العدالة المؤسسية.

وتعتمد القوائم المنتشرة في الحالة السورية على أربعة مصادر رئيسية: أرشيفات مسربة من مؤسسات الدولة، تسريبات أمنية، تحقيقات صحفية، وقواعد بيانات حقوقية. إلا أن هذه المصادر تتداخل أحياناً مع معلومات غير دقيقة أو مضللة، ما يزيد من صعوبة التحقق.

كما أن تداول القوائم عبر منصات التواصل الاجتماعي يمنحها زخماً شعبياً سريعاً، حتى في حال غياب الأدلة، خصوصاً عندما تتضمن أسماء بارزة أو أرقاماً كبيرة أو ارتباطاً بملفات حساسة.

تشير المعطيات المتداولة إلى أن بعض القوائم باتت تدخل تدريجياً في مسارات رسمية تتعلق بالمحاسبة، سواء عبر تحقيقات دولية أو تعاون قضائي، أو عبر الحديث عن مذكرات توقيف مرتبطة بإجراءات قانونية. لكن هذا التحول لا يلغي حقيقة أن جزءاً كبيراً من القوائم المنتشرة يبقى خارج أي إطار قانوني، ويعتمد على إعادة نشر معلومات غير مؤكدة أو تسريبات غير قابلة للتحقق.

كيف أعادت قضية العمر والعقاد رسم حدود المساءلة المجتمعية؟

رامي شفيق

أعادت قضية الإعلامي موسى العمر والناشط حسان العقاد الجدل حول الحدود بين حرية التعبير والتشهير الإلكتروني؛ فبينما يعدّ القانون القدح والذم عبر المنصات الرقمية جريمة تمس السمعة، يرى آخرون أن النقد العلني حق مشروع لمساءلة الشخصيات العامة. وتعود القضية إلى شكوى تقدم بها العمر في 3 حزيران ضد العقاد بتهمة التشهير الإلكتروني، فأحالتها النيابة إلى فرع مكافحة الجريمة الإلكترونية، ومع عدم استجابة العقاد للتبليغات صدر بحقه مذكرة بحث قبل توقيفه في 17 حزيران لاستكمال التحقيقات. وأثارت القضية نقاشاً حقوقياً وإعلامياً أوسع حول الفاصل بين المساءلة والتشهير ومدى ملاءمة استمرار تطبيق قانون الجرائم المعلوماتية لعام 2022 خلال المرحلة الانتقالية في سوريا.

وفي خضم الجدل الذي أثارته القضية، برزت دعوات قانونية لإعادة النظر في آليات التعامل مع قضايا الذم والقدح والتشهير الإلكتروني. فقد رجّح المحامي السوري عارف الشعال أن تتجه وزارة العدل مستقبلاً إلى تعديل بعض أحكام قانون الجرائم المعلوماتية، بما يحدّ من اللجوء إلى التوقيف الاحتياطي في قضايا النشر الإلكتروني، والاكتفاء بإحالة المتهمين إلى القضاء المختص لمحاكمتهم وهم طلقاء، انسجامًا مع قرينة البراءة وضمانات المحاكمة العادلة.

يعتبر الشعال في تصريحات لـ"963+" أن قضية موسى العمر وحسان العقاد أظهرت الحاجة لمراجعة إجراءات دعاوى التعبير الرقمي، خصوصاً إحالة الشكاوى إلى فرع مكافحة الجريمة الإلكترونية وتوقيف المشتكى عليهم قبل صدور أحكام، داعياً إلى حصر التوقيف في القضايا الجسيمة. كما وسّعت القضية النقاش من حدود النقد والتشهير إلى مدى ملاءمة الإجراءات القانونية الحالية وضرورة تحقيق توازن بين حماية السمعة وحرية التعبير وضمانات المحاكمة العادلة.

من جانبه، يقول فضل عبد الغني، مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان، لـ"963+" إن الجدل الذي أثارته قضية موسى العمر وحسان العقاد يتجاوز الخلاف بين شخصين أو محتوى منشور على وسائل التواصل الاجتماعي، ليطرح سؤالاً جوهرياً حول الحدود بين حق المجتمع في المساءلة والنقد من جهة، وبين التشهير وانتهاك السمعة من جهة أخرى، وحول الأداة القانونية التي ينبغي أن تحكم هذا التوازن في سوريا الجديدة.

ويعتبر عبد الغني أن الديمقراطية تتطلب مساحة واسعة للنقد والمساءلة، محذراً من تحويل الخلافات العامة إلى ملاحقات جزائية، مع التأكيد على حق الدولة في مكافحة التشهير ضمن قوانين متوافقة مع معايير حقوق الإنسان. ورأى أن قضية حسان العقاد أعادت الجدل حول استمرار تطبيق قانون الجرائم المعلوماتية لعام 2022، داعياً إلى التمييز بين النقد المشروع والتشهير الفعلي، ومعتبراً أن طريقة تعامل السلطات مع هذه القضايا ستكون اختباراً لالتزامها بالإعلان الدستوري لعام 2025 وبناء بيئة تحمي حرية التعبير وحقوق الأفراد معاً.

ويُعد حسان عقاد من الناشطين السوريين الذين برزوا خلال سنوات الثورة السورية. وهو صانع أفلام وثائقية وكاتب وناشط حقوقي من مواليد دمشق، عمل قبل اندلاع الثورة معلماً للغة الإنجليزية. وبعد انطلاق الاحتجاجات عام 2011، شارك في التظاهرات المناهضة للنظام في العاصمة السورية، قبل أن يُعتقل مرتين بسبب نشاطه السياسي. وجاء الاعتقال الأول في تموز/يوليو 2011، فيما وقع الثاني بعد ذلك بفترة وجيزة، وذلك بحسب رواياته وشهاداته الإعلامية.

بدوره، يرى الكاتب السياسي علي البيش أن حق المجتمع في مساءلة الشخصيات العامة ينتهي عندما تتحول الأسئلة المتعلقة بالمال أو الوعود أو الشفافية من مطالبات مشروعة بالتوضيح والإثبات تستند إلى وقائع قابلة للتحقق، إلى أحكام قطعية واتهامات علنية تُوجَّه إلى أشخاص بعينهم من دون سند واضح أو استكمال أدوات التثبت اللازمة.

ويشير البيش في تصريحات لـ"963+" إلى أن المساءلة المجتمعية حق مشروع، خصوصاً في القضايا العامة والمالية، لكنها تفقد مشروعيتها عندما تتحول إلى اتهامات غير موثقة تمس السمعة وتدخل في نطاق التشهير.

ويعتبر أن قضية موسى العمر وحسان العقاد تختبر قدرة القانون السوري على التمييز بين النقد والمحاسبة من جهة والتشهير من جهة أخرى، بما يحمي حرية التعبير ويمنع في الوقت نفسه إساءة استخدامها لتصفية الحسابات، ويعزز الثقة بالقضاء والحقوق الفردية.

ثقافة الثأر..
تحدٍ اجتماعي يتحول إلى قضية سياسية وأمنية

لا تقتصر ثقافة الثأر على كونها ظاهرة اجتماعية مرتبطة بالعادات والتقاليد الموروثة في بعض المجتمعات، بل تتجاوز ذلك لتصبح عاملاً مؤثراً في الاستقرار السياسي والأمني والسلم الأهلي، إذ أن النزاعات التي تبدأ بخلافات فردية أو عائلية قد تتطور إلى صراعات ممتدة بين عائلات أو عشائر، ما يترك آثاراً عميقة على النسيج المجتمعي ويؤثر في قدرة المجتمعات على تحقيق الاستقرار والتنمية.

ولا يمثل الثأر مجرد رد فعل على حادثة معينة، بل يتحول في بعض الأحيان إلى منظومة فكرية واجتماعية تتناقلها الأجيال، حيث يصبح الانتقام وسيلة لاستعادة الحقوق أو حفظ المكانة الاجتماعية، في ظل غياب الثقة بالمؤسسات القانونية أو ضعف قدرتها على فرض العدالة، ويؤدي ذلك إلى استمرار دوائر العنف لفترات طويلة، ما يهدد الأمن المجتمعي ويعمق الانقسامات بين المكونات الاجتماعية المختلفة.

وتزداد خطورة هذه الظاهرة عندما يتم توظيفها سياسياً أو استغلالها من قبل أطراف تسعى إلى تحقيق مصالح أو مكاسب معينة، ففي المجتمعات التي تعاني من انقسامات اجتماعية أو عشائرية، يمكن للنزاعات القديمة والثارات المتراكمة أن تتحول إلى أدوات تستخدم لإثارة التوترات وتأجيج الصراعات، الأمر الذي ينعكس سلباً على جهود المصالحة والاستقرار.

الثأر أين ينشأ

يقول حسام نجار، المحلل السياسي المقيم في بولندا، إن ظاهرة الثأر تعد من الظواهر المنتشرة في العديد من المجتمعات التي تعاني من قلة الوعي، مشيراً إلى أنها لا ترتبط ببلد أو كيان بعينه، وإنما هي ظاهرة نشأت وتطورت في بيئات اجتماعية معقدة التركيب.

ويضيف نجار في حديث لـ"963+" أن ردود الفعل المرتبطة بجرائم القتل والاغتصاب تكون غالباً بحجم الفعل أو أكبر منه، نظراً لما تتركه هذه الجرائم من آثار عميقة ومؤلمة على الأفراد والمجتمعات، وتأثيرها المباشر في البنية الاجتماعية وتماسكها.

ويشير إلى أن ظاهرة الثأر والقتل تظهر بصورة أوضح في المجتمعات التي تعاني من هشاشة سياسية أو أمنية نتيجة الحروب أو الصراعات الداخلية، ولا سيما في الحالات التي تغيب فيها القوانين والقرارات القادرة على إعادة الحقوق إلى أصحابها وتعويض المتضررين عما تعرضوا له من خسائر وأضرار.

ويلفت نجار إلى أن وجود قوانين صارمة تطبق على الجميع دون استثناء، وتتضمن عقوبات مشددة بحق مرتكبي الجرائم، يساهم في الحد من حالات الثأر والانقسام المجتمعي، ويحقق الردع المطلوب لمنع تكرار مثل هذه الظواهر.

> **أن المؤسسات الدينية والثقافية والسياسية مطالبة بالعمل على ترسيخ مبدأ الاحتكام إلى القانون وتعزيز قيم التسامح والمصالحة المجتمعية**

وفيما يتعلق بدور الخطاب الديني، يوضح نجار أنه قد يكون الأكثر تأثيراً في المجتمعات المحافظة التي تتمسك بالعادات والتقاليد، إلا أن تأثيره يقتصر في كثير من الأحيان على منع بعض الأفراد من التفكير بالثأر، لافتاً إلى أن رفع مستوى الوعي المجتمعي يحتاج إلى دعم حكومي وخطط ممنهجة ومستدامة حتى يحقق نتائج ملموسة.

ويبيّن أنه لا يلاحظ استخدام الثأر كأداة مباشرة للخلافات السياسية، إلا أن حالات الحروب والصراعات قد تؤدي إلى ردود فعل انتقامية مرتبطة بأحداث سابقة مشابهة، معتبراً أن هذه الممارسات تندرج أكثر في إطار ردود الفعل الاجتماعية منها في إطار التوظيف السياسي المباشر.

وحول مفهوم التسامح، يشدد نجار على أن مطالبة شخص فقد أباً أو أخاً أو ابناً أو زوجة بالتسامح ليست مسألة سهلة كما قد يتصور البعض، مؤكداً أن المؤسسات بمختلف أنواعها لا تستطيع ببساطة زرع هذه الفكرة في عقول المتضررين دون أن يسبق ذلك تحقيق العدالة وإنصاف الضحايا.

ويضيف أن المتضرر الذي فقد أحد أفراد أسرته لن يتقبل رؤية الجاني يعيش حياته بصورة طبيعية من دون أن ينال عقابه، مشيراً إلى أن العقوبات المشددة بحق مرتكبي الجرائم قد تسهم في التخفيف من معاناة الضحايا وأسرهم، خاصة في قضايا القتل وإراقة الدماء.

كما يلفت إلى أن التحديات تصبح أكثر تعقيداً في قضايا الاغتصاب، واصفاً هذه الجرائم بأنها من أكثر القضايا حساسية وصعوبة، خصوصاً في الحالات التي ينتج عنها حمل وما يرافقه من تداعيات اجتماعية ونفسية طويلة الأمد، متسائلاً عن آليات التعويض الممكنة للضحايا في مثل هذه الظروف.

ويختتم نجار حديثه بالتأكيد على أن معالجة هذه الظواهر تتطلب تضافر جهود المشرعين القانونيين مع المختصين في علم النفس، إلى جانب وجود إرادة حقيقية من الدولة لوضع سياسات وتشريعات فعالة تضمن تحقيق العدالة وحماية المجتمع والحد من دوافع الثأر والانتقام.

الثأر سلوك هدام

يقول عبد الرحمن ربوع، الكاتب والباحث المقيم في القاهرة، إن الثأر بطبيعته سلوك هدّام يتعارض تماما مع الاستقرار السياسي والسلم الأهلي داخل المجتمع، مؤكداً أن ثقافة الثأر لا يمكن إلا أن تكون معول هدم لكل جهود التهدئة التي يبذلها قادة ووجهاء المجتمع، خصوصاً خلال الفترات التي تشهد اضطرابات وقلاقل وحالة من الفوضى وعدم اليقين.

ويضيف ربوع لـ"963+" أنه على الرغم من أن سلوك الثأر يعد غريزة موجودة في النفس البشرية، فإن الإنسان استطاع عبر تطور المجتمعات تهذيب هذا السلوك من خلال إعلاء قيمتي العدل والعفو، وتجريم الثأر واعتباره نقيصة ثقافية ورذيلة سلوكية، مشيراً إلى أن جميع الشرائع والقوانين المعاصرة تجرّم الثأر وتعاقب عليه.

ويشير إلى أن المجتمعات التي تعاني من انقسامات اجتماعية أو عرقية أو طائفية تكون أكثر حاجة إلى إلغاء الثأر وإقصائه بشكل كامل من المنظومة القيمية والسلوكية، موضحاً أن الثأر يؤدي إلى ترسيخ الانقسام بين المكونات المجتمعية، ويزيد المسافات بينها، ويعمق الجراح القائمة، كما يفاقم الأزمات ويصب مزيداً من الوقود على نار التوترات والخلافات.

وفي حديثه عن دور الخطاب الديني والفكري، يرى ربوع أن الخطاب الديني يفترض أن يؤدي دوراً رئيسياً في إنهاء هذه الظاهرة الاجتماعية التي وصفها بالمقيتة، لأنها تتعارض مع مبادئ جميع الأديان السماوية، وبشكل خاص مع تعاليم الدين الإسلامي.

ويلفت إلى أن استمرار هذه الظاهرة على أرض الواقع يعود بالدرجة الأولى إلى الابتعاد عن جوهر الدين وروحه، وإلى تعطيل آليات تطبيق الشرائع والقيم الدينية لصالح انتشار الكراهية ومنطق القوة وشريعة الغاب، مبيناً أن سيادة الكراهية والعنصرية والطائفية تؤدي إلى انتشار الفوضى، وتدفع الأفراد إلى اللجوء إلى الثأر بوصفه وسيلة للانتقام واستعادة الحقوق، في وقت تصبح فيه العدالة عاجزة عن أداء دورها في ترسيخ الاستقرار والسكينة داخل المجتمع.

ويتابع ربوع أن السياسة يفترض أن تكون قناة لتسوية النزاعات والخلافات من خلال الوسائل القانونية العادلة والأعراف الرشيدة، إلا أنها تتحول في كثير من الأحيان إلى عامل سلبي يغذي الأحقاد ويستثمر فيها لتحقيق مكاسب سياسية على حساب الخصوم وتسجيل نقاط ضدهم.

ويؤكد أن هذه الظروف تستدعي حضوراً أكبر للدين ولأصحاب الفكر والرأي، إضافة إلى حكماء ووجهاء المجتمع، من أجل وقف ما وصفه بحالة العبث والفوضى، ووضع حد للممارسات التي تقوم بها بعض القوى السياسية الطامحة إلى السلطة على حساب أمن المجتمع واستقرار الدولة.

وحول الخطوات المطلوبة لتعزيز ثقافة التسامح والمصالحة، يوضح ربوع أن المؤسسات الدينية والثقافية والسياسية مطالبة بالعمل على ترسيخ مبدأ الاحتكام إلى القانون وتعزيز قيم التسامح والمصالحة المجتمعية، إلا أن نجاح هذه المهمة يرتبط بوجود حالة من الاستقرار السياسي والمؤسسي، إضافة إلى وجود نخبة حاكمة قادرة على إدارة هذه المؤسسات بصورة فعالة.

ويشير إلى أنه في الحالة السورية ما تزال هذه الأدوات غير مكتملة، لافتاً إلى أن مؤسسات الدولة ما تزال في مراحل إعادة الهيكلة، وتعاني من التخبط في السياسات والإجراءات، معتبراً أنها أصبحت في بعض الأحيان جزءاً من المشكلة بدلاً من أن تكون جزءاً من الحل.

ويضيف ربوع أن التحريض ما يزال يتخذ طابعاً دينياً في بعض الحالات، ويقوده أشخاص محسوبون على المؤسسات الدينية الرسمية، كما أن بعض المنابر الثقافية تساهم بين الحين والآخر في إشعال خطاب الكراهية بدلاً من الحد منه.

كما يرى أن بعض القوى والفصائل السياسية تستثمر في مشاعر الكراهية والعنصرية والثأر بهدف إقصاء خصومها وإضعافهم، مشيراً إلى أن المشهد العام ما يزال غارقاً في حالة من الفوضى التي تؤدي إلى سقوط ضحايا بشكل يومي، وسط عجز واضح من السلطة الانتقالية عن احتواء هذه الظاهرة أو وضع حد لها.

ويختتم ربوع حديثه بالتأكيد على أن استمرار هذه الأوضاع يفرض تحديات كبيرة أمام جهود بناء السلم الأهلي وترسيخ الاستقرار، الأمر الذي يستدعي معالجة شاملة لجذور المشكلة، وتعزيز دور القانون والمؤسسات في حماية المجتمع من دوامات العنف والثأر والانقسام.

مذكرة تفاهم؟

غاندي المهتار

خرق المذكرة لا يعني فقط خرق ورقة، بل قد يعني انهيار وقف الحرب

ليست التسمية تفصيلاً بروتوكولياً في الاتفاق الأميركي ـ الإيراني الذي وُقّع في فرنسا لإنهاء حالة الحرب بين الطرفين. اختيار عبارة "مذكرة تفاهم" أو MOU، بدلاً من "اتفاق سلام" أو "معاهدة"، يكشف طبيعة اللحظة نفسها: لا أحد يريد أن يعلن نصراً كاملاً، ولا أحد يريد أن يوقّع استسلاماً، ولا أحد يملك بعد القدرة السياسية والقانونية على حمل اتفاق نهائي بكل أثقاله. لذلك جاءت الصيغة وسطية: وثيقة توقف النار، تفتح الباب، تؤجل الألغام، وتمنح الطرفين هامشاً للتراجع أو المناورة إذا انفجرت التفاصيل لاحقاً.

في السياسة، مذكرة التفاهم اسم ملائم للمرحلة الرمادية. فهي لا تقول إن الخصمين أصبحا حليفين، ولا تعلن أن كل ملفات الصراع حُلّت، لكنها تقول إنهما توصلا إلى حد أدنى من الفهم المشترك يمنع استمرار الحرب ويفتح طريق التفاوض. وهذا بالضبط ما تحتاجه واشنطن وطهران بعد حرب مكلفة: وقف فوري للعمليات، تهدئة في الخليج، إعادة فتح مضيق هرمز، معالجة أولية للعقوبات والأموال، ثم انتقال إلى مفاوضات أصعب حول النووي والضمانات والترتيبات الإقليمية. لو سُمّيت الوثيقة معاهدة، لارتفع سقفها فوراً. المعاهدة تعني، في الوعي السياسي والقانوني، التزاماً عميقاً وطويل الأمد، غالباً يحتاج إلى تصديق داخلي، وإلى مؤسسات تراقب، وربما إلى تشريعات وتمويل ومساءلة. وهذا يضع الرئيس الأميركي أمام الكونغرس، ويضع القيادة الإيرانية أمام البرلمان والحرس والتيارات المتشددة، ويحوّل كل بند إلى معركة داخلية. أما مذكرة تفاهم، فتمنح القادة ما يحتاجونه في لحظة النار: سرعة في التوقيع، غموضاً بنّاءً في الصياغة، وقدرة على القول للجمهور إن ما جرى ليس تنازلاً نهائياً بل خطوة انتقالية مشروطة.

لهذا السبب، تخدم التسمية الطرفين. الرئيس الأميركي يستطيع تقديمها بوصفها إنجازاً يوقف الحرب ويفتح هرمز ويعيد ضبط المنطقة من دون الدخول فوراً في مسار تصديق معقّد. والقيادة الإيرانية تستطيع تقديمها بوصفها اعترافاً أميركياً بضرورة وقف الحرب ورفع الضغوط، من دون أن تبدو كأنها قبلت باتفاق سلام كامل مع واشنطن أو تخلّت مسبقاً عن أوراقها النووية والإقليمية. إنها صيغة تحفظ ماء الوجه، وهذه ليست مسألة شكلية في نزاعات بهذا الحجم، بل شرط من شروط إمكان التوقيع أصلاً. أما قانونياً، فالأمر أكثر تعقيداً. في القانون الدولي، اسم الوثيقة لا يحسم طبيعتها. قد تكون مذكرة تفاهم غير ملزمة، وقد تكون ملزمة إذا ظهر من نصها أن الدولتين أرادتا إنشاء التزامات قانونية. العبرة هنا ليست بالعنوان، بل باللغة المستخدمة، وبنية الأطراف، وبآليات التنفيذ، وبالسياق. إذا قالت الوثيقة إن الطرفين "يتعهدان" أو "يلتزمان" أو "يمتنعان" عن استخدام القوة، وإذا أنشأت آلية متابعة، وإذا رتبت خطوات متبادلة، فهي تقترب من الاتفاق الملزم ولو حملت عنواناً ناعماً. أما إذا اكتفت بعبارات مثل "ينوي الطرفان" أو "يسعيان" أو "يبذلان أفضل الجهود"، فهي أقرب إلى تعهد سياسي لا إلى التزام قانوني صارم.

اليوم، تبدو الوثيقة هجينة. فيها بنود ذات أثر فوري، مثل وقف العمليات العسكرية وفتح المسار الملاحي والامتناع عن التصعيد. وفيها بنود مؤجلة أو مشروطة، مثل العقوبات والنووي والأموال وآليات التنفيذ النهائية. هذا يعني أن المذكرة ليست مجرد بيان نيات، لكنها أيضاً ليست اتفاقاً نهائياً مغلقاً. إنها إطار إلزام سياسي قوي، مع عناصر قانونية قابلة للتفسير، ينتظر أن يتحول إلى اتفاق أكثر صلابة خلال مهلة محددة.

هل يسهّل ذلك خرقها؟ نعم ولا. نعم، لأن مذكرة التفاهم، خصوصاً إذا صيغت بلغة مرنة، تجعل تكلفة الخرق أقل من تكلفة خرق معاهدة كاملة. فالدولة المخالفة تستطيع أن تقول إن الطرف الآخر لم ينفذ، أو إن البند كان مشروطاً، أو إن المذكرة لم تكن سوى إطار تفاوضي. كما أن غياب التصديق البرلماني أو القرار الدولي النهائي يجعل الرد على الخرق سياسياً أكثر منه قضائياً. لذلك تكون المذكرة أكثر هشاشة، وأسهل في التعليق أو التأويل أو الالتفاف.

لكن الجواب أيضاً: لا، ليس بالضرورة. فحتى الوثيقة غير الكاملة قد تصبح مكلفة جداً إذا ارتبطت بمصالح حيوية: وقف النار، الملاحة في هرمز، العقوبات، الأموال المجمدة، والوجود العسكري. خرق المذكرة لا يعني فقط خرق ورقة، بل قد يعني انهيار وقف الحرب وعودة النفط إلى التوتر وفتح الباب أمام ضربات جديدة. لذلك فإن قوة هذه الوثيقة لن تأتي من اسمها، بل من توازن المصالح الذي يحميها. إذا وجد الطرفان أن الالتزام أرخص من العودة إلى الحرب، ستصمد. وإذا وجد أحدهما أن المكاسب من الخرق أكبر من كلفة الالتزام، ستنهار ولو سُمّيت معاهدة.

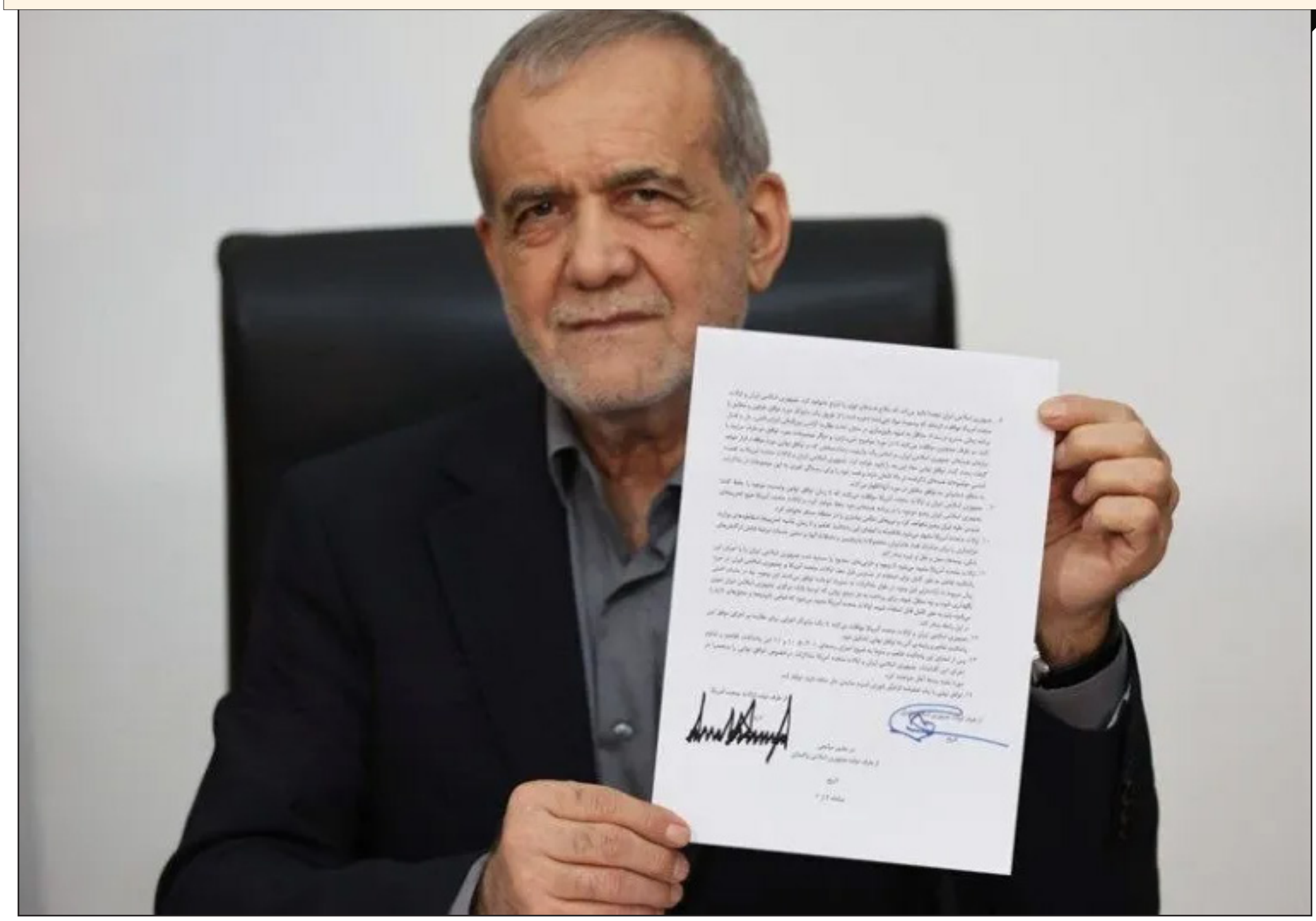

الآراء الواردة في هذه الصفحة لا تعبر بالضرورة عن رأي 963+

وساطة تحت النار:
لماذا لا تغادر قطر وعُمان طاولة إيران؟

في السياسة الخليجية، ليست الوساطة عملاً خيرياً، ولا هي مكافأة مجانية لمن أطلق النار. هي، في لحظات الخطر، شكل من أشكال الدفاع الوطني بأدوات غير عسكرية. لذلك تبدو المفارقة مفهومة لا غريبة: قطر وعُمان، رغم ما أصاب سيادتهما ومصالحهما من التصعيد الإيراني، لا تنسحبان من دور الوسيط بين طهران وواشنطن. لأن الانسحاب لا يعاقب إيران بقدر ما يجرّد الدوحة ومسقط من أهم أدواتهما: القدرة على معرفة ما يُطبخ، والتأثير قبل وقوع الضربة التالية.

قطر تفكر بعقل دولة صغيرة في المساحة، كبيرة في الوظيفة. قوتها ليست في العمق الجغرافي ولا في الكتلة السكانية، بل في الغاز والمال والشبكات والقدرة على التحدث مع المتخاصمين. الغاز القطري ليس مجرد سلعة تصدير، بل هو قلب الأمن القومي القطري، ومصدر المكانة الدولية، وسبب حاجة العالم إلى استقرار الدوحة. وحين تطاول النار منشآت أو مصالح مرتبطة بهذا القطاع، يصبح الرد العاقل هو تحويل الخطر إلى نفوذ، لا الاكتفاء بالغضب. فالحقل الذي تتقاسمه قطر جيولوجياً مع إيران لا يمكن نقله إلى مكان آخر، وخطوط الإمداد لا تحميها بيانات الإدانة وحدها. لذلك تبقي الدوحة قناة مفتوحة مع طهران، لا لأنها تثق بها، بل لأنها لا تستطيع تركها بلا كلفة سياسية.

ثم إن قطر تعرف أن أي حرب طويلة حول الغاز ستضربها في صورتها قبل أن تضربها في منشآتها. فهي بنت لنفسها خلال العقدين الماضيين وظيفة دولية تتجاوز حجمها: وسيط في ملفات الأسرى، الحروب، التمويل الإنساني، والطاقة. فإذا انسحبت عند أول جرح، خسرت هذه العلامة السياسية التي صنعتها بصبر. أما إذا واصلت الوساطة بعد الضربة، فهي تقول لواشنطن وطهران معاً: لسنا ساحة حرب فقط، بل طرف لا يمكن تجاوزه في أي تسوية تخص الخليج والطاقة.

أما عُمان، فقصتها أعمق من الأزمة الحالية. السلطنة بنت سياستها الخارجية على قاعدة دقيقة: لا تكون منصة عداء، ولا تصبح تابعاً لأحد. موقعها على بوابة هرمز جعلها تدرك أن الجغرافيا أقوى من الشعارات. من يجاور المضيق لا يملك ترف القطيعة الكاملة مع إيران، ولا ترف الارتهان الكامل للولايات المتحدة. لذلك تبدو الوساطة العُمانية امتداداً لعقيدة بقاء: التحدث مع إيران ليس مجاملة، بل طريقة لمنعها من التصرف كأنها وحدها صاحبة المفتاح البحري الأخطر في العالم.

وفارق الدورين مهم. قطر وسيط نشط، سريع الحركة، يملك أدوات إعلامية ومالية وعلاقات أميركية واسعة. عُمان وسيط هادئ، قليل الكلام، يراكم الثقة عبر السرية وطول النفس. الأولى تصلح لإدارة اللحظة السياسية والضغط الدبلوماسي. والثانية تصلح لحفظ قناة لا تنقطع عندما تنفجر القنوات الأخرى. لذلك لا يتنافسان بقدر ما يتكاملان: الدوحة تسرّع، ومسقط تخفف الحرارة.

هناك سبب ثالث لا يقل أهمية: الشك الخليجي المزمن في الضمانات الأميركية. دول الخليج تعرف أن واشنطن تملك القوة، لكنها لا تملك دائماً الاستمرارية السياسية. الإدارات تتبدل، الأولويات تنتقل من الشرق الأوسط إلى آسيا أو الداخل الأميركي، والاتفاقات قد تُصاغ أحياناً فوق رؤوس الحلفاء. لذلك تسعى قطر وعُمان إلى البقاء داخل الغرفة، أو على الأقل قرب بابها. الوسيط لا يمتلك كل القرار، لكنه يعرف التفاصيل قبل غيره، ويؤثر في الكلمات، والمواعيد، والضمانات، والخطوط الحمراء.

الأهم أن الوساطة تمنح الدولتين حصانة نسبية. من الصعب استهداف دولة تلعب دور صندوق البريد بين الخصوم من دون دفع ثمن دبلوماسي عال. وهذا لا يعني أن الوساطة تمنع الضربات دائماً، لكنها تجعل تكرارها أكثر إحراجاً وكلفة. كما تمنح قطر وعُمان قيمة إضافية لدى واشنطن وأوروبا وآسيا: فهما ليستا مجرد دولتين خليجيتين، بل قناتان ضروريتان لإدارة الأزمات.

إن استمرار قطر وعُمان في الوساطة لا يعني نسيان الضربة ولا التساهل مع إيران. معناه أن الدول الصغيرة لا تواجه الخطر دائماً بالصوت العالي، بل أحياناً بالجلوس على الطاولة التي ترسم عليها حدود النار. في الخليج، قد تكون الطاولة أقوى من الصاروخ، لا لأنها توقفه وحدها، بل لأنها تجعل إطلاقه مرة أخرى أقل جدوى وأكثر ثمناً.

استمرار قطر وعُمان في الوساطة لا يعني نسيان الضربة ولا التساهل مع إيران

فراس حاج يحيى لـ «963+»:

لا شرعية قانونية لأي فعل انتقامي خارج إطار القضاء

روز هلال

في ظل تصاعدِ ظاهرة أعمال الانتقام التي تنفذ خارج إطار القضاء في سوريا، يفتح هذا الحوار نقاشاً أوسع حول الأبعاد القانونية والاجتماعية لهذه الممارسات، وما تثيره من تحديات تمس سيادة القانون والسلم الأهلي في مرحلة حساسة من تاريخ البلاد. كما يتناول الإشكاليات المرتبطة بغياب العدالة السريعة والفعالة، وانعكاسات ذلك على ثقة المجتمع بالمؤسسات القضائية، وحدود التوازن بين مطالب الضحايا بالإنصاف وضرورة الالتزام بضمانات المحاكمة العادلة، إضافة إلى المخاطر التي قد تنشأ عن ترسيخ ثقافة الثأر بوصفها بديلا عن العدالة المؤسسية.

وفي حوار خاص أجراه "963+" مع المحامي والباحث في المؤسسة السورية للدراسات وأبحاث الرأي العام "فراس حاج يحيى"، للوقوف على الأبعاد القانونية والاجتماعية لظاهرة أعمال الانتقام خارج إطار القضاء، وانعكاساتها على الأمن المجتمعي ومستقبل العدالة في سوريا. كما يتناول الحوار مسؤولية المؤسسات الرسمية في مواجهة هذه الممارسات، وآليات حماية سيادة القانون والتحديات المرتبطة بتحقيق العدالة للضحايا دون التفريط بضمانات المحاكمة العادلة، إضافة إلى السبل الكفيلة بمنع ترسيخ ثقافة الثأر وتعزيز الثقة بمؤسسات الدولة في مرحلة تتطلب ترسيخ الاستقرار والمصالحة الوطنية.

كيف يقيم القانون ما شهدته الأيام الأخيرة من عمليات انتقامية خارج إطار القضاء، وهل تصنف كجرائم فردية أم كتهديد مباشر للنظام العام والسلم الأهلي؟

من الناحية القانونية، لا يمكن تبرير أي فعل عقابي أو انتقامي يجري خارج إطار القضاء، مهما كانت الدوافع أو حجم الألم الذي يقف خلفه. فحق الملاحقة والعقاب في الدولة الحديثة يعود حصراً إلى القضاء والمؤسسات المختصة، وليس إلى الأفراد أو الجماعات.

في الوقت نفسه، لا يمكن تجاهل أن سوريا خرجت من سنوات طويلة من الانتهاكات والعنف، وأن كثيراً من الضحايا وذويهم ما زالوا ينتظرون الحقيقة والمحاسبة مع تباطؤ انطلاق عملية العدالة الانتقالية في سوريا. لذلك من المهم التفريق بين تفهم مشاعر الغضب والألم لدى الضحايا، وبين إعطاء شرعية قانونية لأفعال الانتقام. فالأول واجب إنساني، أما الثاني فيقود إلى تقويض فكرة العدالة نفسها.

برأيي، الخطر لا يكمن فقط في هذه الأفعال كجرائم فردية، بل في تحولها إلى ظاهرة أو إلى وسيلة بديلة عن القضاء. عندها نكون أمام تهديد مباشر للسلم الأهلي وسيادة القانون، لأن المجتمعات لا تُبنى على الثأر بل على عدالة مؤسسية قادرة على محاسبة الجناة وإنصاف الضحايا في الوقت نفسه.

ما التأثير القانوني والمجتمعي لهذه الأفعال على مفهوم "سيادة القانون" في سوريا، خاصة في ظل الحديث عن مرحلة جديدة يفترض أن تقوم على المؤسسات؟

سيادة القانون لا تعني فقط وجود قوانين ومحاكم، بل تعني قبل كل شيء أن الجميع يخضع للقانون وأن الدولة وحدها تحتكر سلطة تطبيقه. لذلك فإن أي ممارسة للعقاب خارج المؤسسات القضائية تُضعف ثقة الناس بفكرة الدولة نفسها، حتى لو كانت مدفوعة بمشاعر مفهومة لدى بعض الضحايا.

سوريا اليوم أمام فرصة تاريخية للانتقال من منطق القوة والغلبة إلى منطق المؤسسات. وأخطر ما يمكن أن يحدث في هذه المرحلة هو أن يقتنع الناس بأن العدالة لا تأتي من القضاء بل من المبادرات الفردية أو الجماعية. عندها نخسر أساس الدولة الحديثة قبل أن ننجح في بنائها.

لذلك فإن حماية سيادة القانون ليست مسألة قانونية فقط، بل هي شرط أساسي للاستقرار وبناء الثقة بين السوريين في المرحلة المقبلة.

إلى أي مدى يمكن أن يؤدي التساهل أو التبرير الشعبي لهذه العمليات إلى ترسيخ نمط من "العدالة الموازية" أو الفوضى القانونية؟

التاريخ يعلمنا أن أخطر ما يواجه المجتمعات الخارجة من النزاعات ليس الجريمة نفسها، بل تحولها إلى سلوك مقبول أو مبرر اجتماعياً. عندما يبدأ الناس بالاعتقاد أن العدالة يمكن أن تتحقق خارج القضاء، نكون أمام بداية ما يسمى بالعدالة الموازية، وهي في الحقيقة ليست عدالة بل استبدال للقانون بمنطق القوة وردود الفعل.

المشكلة أن هذا المنطق لا يتوقف عند حالة واحدة أو فئة واحدة، بل يتوسع تدريجياً ليشمل الجميع. فمن يبرر تجاوز القانون اليوم ضد خصمه قد يجد نفسه غداً ضحية لتجاوز مشابه. لهذا السبب كانت كل تجارب العدالة الانتقالية الناجحة في العالم حريصة على الفصل بين حق الضحايا في العدالة وبين حق الأفراد في أخذ العدالة بأيديهم.

كيف يمكن تحقيق التوازن بين مطلب الضحايا بالعدالة السريعة، وبين ضرورة ضمان محاكمات عادلة تمنع الانزلاق نحو الانتقام؟

أعتقد أن هذا هو التحدي الأكبر الذي تواجهه سوريا اليوم. فالضحايا لا يطالبون بالانتقام بقدر ما يطالبون بالاعتراف بمعاناتهم وكشف الحقيقة ومحاسبة المسؤولين. وكلما تأخرت العدالة أو بدت بعيدة المنال، ازدادت مشاعر الإحباط والغضب داخل المجتمع.

لكن في المقابل، لا يمكن بناء عدالة حقيقية على حساب ضمانات المحاكمة العادلة. لأن العدالة التي لا تحترم القانون تتحول سريعاً إلى شكل آخر من أشكال الظلم.

التوازن المطلوب هو تسريع إجراءات المحاسبة وكشف الحقيقة وتفعيل مؤسسات العدالة الانتقالية، مع الحفاظ في الوقت نفسه على حقوق الدفاع والمحاكمة العادلة. هذا ما نجحت فيه تجارب مثل جنوب أفريقيا والمغرب بدرجات متفاوتة، وهو ما تحتاجه سوريا اليوم أكثر من أي وقت مضى.

ما مسؤولية الجهات الرسمية أو المحلية في منع هذه الأفعال، ومتى يعد التقاعس عن ضبطها إخلالاً بواجب حماية الأمن والاستقرار المجتمعي؟

مسؤولية الجهات الرسمية والمحلية هنا أساسية، لأن حماية الأمن والسلم الأهلي ليست مسألة اختيارية، بل هي من صميم وظيفة الدولة. أي سلطة عامة، سواء كانت مركزية أو محلية، عليها واجب منع الاعتداءات، وحماية الأشخاص، وضمان أن تتم الملاحقة والمحاسبة عبر القضاء لا عبر الشارع أو ردود الفعل الفردية.

ويصبح التقاعس خطيراً عندما تكون الجهات المعنية على علم بوجود تهديدات أو توترات محلية، ثم لا تتدخل بالسرعة الكافية لمنع العنف أو احتوائه. في هذه الحالة لا نتحدث فقط عن ضعف إداري، بل عن إخلال بواجب حماية النظام العام، لأن ترك الأمور تتطور قد يفتح الباب أمام دورات ثأرية يصعب ضبطها لاحقاً.

لكن في المقابل، يجب ألا يكون تدخل الدولة أمنياً فقط. المطلوب.

> **لا يمكن تبرير أي فعل انتقامي خارج إطار القضاء، لأن ذلك يهدد سيادة القانون ويقوّض فكرة العدالة**

ما هي المخاطر طويلة الأمد لانتشار ثقافة الثأر خارج إطار القانون على وحدة المجتمع السوري وإمكانية تحقيق مصالحة وطنية حقيقية؟

الخطر الأكبر أن يتحول الثأر من رد فعل على جرح حقيقي إلى ثقافة سياسية واجتماعية دائمة. عندها لا يعود المجتمع منقسماً فقط بين ضحية وجلاد، بل تبدأ دوائر أوسع من الخوف والاتهام والانتقام المتبادل. وهذا أخطر ما يمكن أن يحدث في سوريا، لأن البلد خرج من حرب طويلة، والنسيج الاجتماعي أصلاً منهك ومثقل بالذاكرة والدم والتهجير والمفقودين.

من الناحية القانونية، الثأر خارج القضاء يضرب مبدأ المسؤولية الفردية، وهو مبدأ أساسي في العدالة الحديثة. أي أن من ارتكب جريمة يُحاسب هو، لا عائلته ولا طائفته ولا منطقته ولا جماعته الاجتماعية. إذا فقدنا هذا المبدأ، ننتقل من عدالة جنائية إلى عقاب جماعي مقنّع، وهذا يفتح الباب أمام تفكك المجتمع بدل ترميمه.

ما الخطوات القانونية العاجلة التي يجب اتخاذها لاحتواء هذه الظاهرة، وإعادة الثقة بمؤسسات العدالة، ومنع تكرار مثل هذه الحوادث مستقبلاً؟

في المراحل الانتقالية لا يكفي أن تقول الدولة للناس: لا تنتقموا. عليها أن تثبت لهم أن العدالة بدأت فعلاً. لأن الفراغ بين الجريمة والمحاسبة هو المساحة التي يولد فيها الثأر. لذلك أول خطوة عاجلة هي إعلان مبدأ واضح: لا شرعية لأي عقاب خارج القضاء، ولا حصانة لأي متورط في الانتهاكات.

ثانياً، يجب فتح مسار قضائي وانتقالي سريع ومرئي. تحقيقات شفافة في الحوادث الأخيرة، مكاتب لتلقي شكاوى الضحايا في المحافظات، حماية للشهود، تصنيف قانوني للمتورطين، وإحالة الملفات الجدية إلى قضاء مختص. العدالة الانتقالية لا تعني الانتظار الطويل، بل تعني عدالة منظمة، متدرجة، ومرئية للناس.

وثالثاً، لا بد من تحويل العدالة من خطاب إلى مؤسسة حاضرة في حياة السوري.

درعا بين مطلب القصاص ومخاوف الفوضى

نادر دبو

عاد ملف محاسبة المتورطين بالتعاون مع الأجهزة الأمنية السابقة إلى الواجهة في محافظة درعا عقب سقوط نظام بشار الأسد، وسط مطالبات شعبية بمساءلة المخبرين وموظفي التقارير الأمنية وكل من يشتبه بتورطه في الاعتقال أو الوشاية أو تسهيل الانتهاكات التي أودت بحياة أو اختفاء آلاف السوريين. وفي ظل تصاعد الدعوات لمنع الإفلات من العقاب، تتزايد التحذيرات من تحول هذا الملف إلى أعمال انتقام فردية قد تغذي دوامة جديدة من العنف في منطقة أنهكتها الحرب وفقدان الثقة بالمؤسسات. وتؤكد عائلات الضحايا أن معاناتها مستمرة مع غياب الحقيقة عن مصير المفقودين واستمرار ظهور بعض المتهمين بحياة طبيعية، معتبرة أن العدالة لا تتحقق إلا بمحاسبة شاملة لكل من ساهم في الانتهاكات بشكل مباشر أو غير مباشر، بما يحد من الاحتقان ويمنع تفجر الصراع مجدداً.

"كل شيء بدأ بالتقرير الأمني"

من بين هذه العائلات يروي زياد وهو أحد ذوي ضحايا الاعتقال والإخفاء القسري، قصة شقيقه الذي اعتُقل في بدايات الاحتجاجات السورية عام 2011 بعد تقرير أمني تضمن اتهامات بالإرهاب وحيازة السلاح، قبل أن يُنقل بين عدة سجون وينقطع أثره بشكل كامل.

وفي حديثه لـ"963+" يقول: إن عائلته تعتبر الشخص الذي كتب التقرير مسؤولاً بصورة مباشرة عما تعرض له شقيقه، مضيفاً أن "النظام هو من اعتقل وعذب وأخفى الناس، لكن كل شيء بدأ بالشخص الذي كتب التقرير وكان يعلم جيداً ما الذي ينتظر من يتم التبليغ عنه في تلك المرحلة".

ويؤكد أن الأسرة لا تزال حتى اليوم تجهل مصير ابنها، رغم مرور سنوات طويلة على اعتقاله، مشيراً إلى أنها تقدمت بشكوى رسمية لكنها لم تلمس إجراءات جدية حتى الآن.

ويضيف أن كثيراً من العائلات تريد قبل أي شيء معرفة الحقيقة ومعرفة الأشخاص الذين تسببوا في اعتقال أبنائها معتبراً أن تسريع العدالة ومحاسبة المتورطين يمثلان الطريق الأفضل لحماية السلم الأهلي ومنع تفاقم الغضب الشعبي.

وتتجدد في محافظة درعا المطالبات بفتح ملفات الانتهاكات التي شهدتها السنوات الماضية، والكشف عن جميع المتورطين فيها من قيادات أمنية ومخبرين ووسطاء وكتبة تقارير ساهموا في ملاحقة واعتقال المطلوبين. ويؤكد ناشطون وأهالي الضحايا أن آلاف العائلات تضررت بشكل مباشر من نشاط هذه الشبكات، وأن أي مسار للانتقال السياسي لن يكتمل دون محاسبة فعلية وشاملة للمسؤولين عن الانتهاكات. كما يحذرون من أن استمرار تأجيل العدالة قد يؤدي إلى ضياعها مع الوقت، ما يفاقم مشاعر الغضب والاحتقان لدى الضحايا وأسرهم.

تتجدد في درعا المطالب بمحاسبة المتورطين في انتهاكات الحرب باعتبارها شرطاً لتحقيق العدالة وإنصاف الضحايا

مخاوف من الثأر والانتقام

في المقابل يحذر ناشطون وشخصيات اجتماعية من أن يتحول الغضب الشعبي إلى عمليات انتقام خارج إطار القانون بما يهدد الاستقرار الهش الذي تعيشه المحافظة.

الصحفي والناشط أحمد المذيب يقول بتصريح لـ"963+": إن حالة من الاحتقان ما تزال قائمة بين ذوي المعتقلين والمفقودين والشهداء، موضحاً أن مطالب المحاسبة تعكس شعور الأهالي بتأخر تحقيق العدالة رغم سقوط النظام.

لكنه يحذر في الوقت نفسه من وجود محاولات لاستغلال هذا الغضب ودفع الناس نحو الثأر الفردي، معتبراً أن ذلك قد يفتح الباب أمام موجة جديدة من العنف يصعب السيطرة عليها، خاصة في مجتمع يغلب عليه الطابع العشائري.

ويشير إلى أن أي حادثة انتقام قد تؤدي إلى ردود فعل متبادلة وتوسيع دائرة النزاع، مؤكداً أن الحفاظ على السلم الأهلي يتطلب الإسراع في محاسبة المتورطين عبر مؤسسات الدولة والقضاء.

وفي حديث خاص لـ"963+" يقول الأستاذ يوسف الشولي، أحد أعيان ووجهاء ريف درعا الغربي، إن ملف المتورطين مع النظام السابق ما يزال من أكثر الملفات حساسية داخل المجتمع، في ظل تباين وجهات النظر بشأن آلية التعامل معه.

ويوضح الشولي أن عدد المتورطين الفعليين من أبناء درعا محدود، مشيراً إلى أن السلطات ألقت القبض على جزء منهم، بينما لا يزال آخرون خارج نطاق المحاسبة. ويعتبر أن هناك بطئاً في إنجاز هذا الملف رغم وجود جدية حكومية في متابعته.

ويضيف أن من قدم أبناءه ضحية من أجل الحرية ينتظر اليوم أن يرى من ساهم في الانتهاكات يمثل أمام العدالة، مؤكداً أن المحاسبة تبقى مطلباً أساسياً لا يمكن تجاوزه.

ويشير إلى أن غالبية أبناء المحافظة تعتبر أن إسقاط النظام كان الهدف الأول وقد تحقق، وترى أن استكمال ملف المحاسبة مسؤولية تقع على عاتق الدولة، مع وجود تفهم نسبي لتأخر الإجراءات، في حين تتمسك شريحة أخرى بضرورة الإسراع في ملاحقة المتورطين وعدم تأجيل هذا الاستحقاق.

وحول طبيعة المجتمع المحلي يلفت الشولي إلى أن الطابع العشائري في درعا يمثل سلاحاً ذا حدين إذ قد يؤدي أحياناً إلى حماية بعض الأفراد، لكنه في المقابل يسهم في تهدئة التوترات ومنع اتساع الخلافات، مؤكداً أن عدداً من الوجهاء والأعيان يضطلعون بدور مهم في احتواء أي تصعيد والحفاظ على السلم الأهلي.

كما يحذر من محاولات استغلال حالة الاحتقان الشعبي لدفع البلاد نحو الفوضى، مشدداً على أهمية معالجة هذا الملف ضمن إطار قانوني يحفظ حقوق الضحايا ويصون استقرار المجتمع، معرباً عن تفاؤله بإمكانية الوصول إلى العدالة في نهاية المطاف.

المسؤولية تشمل المحرض والشريك

الخبير القانوني أنور الجهماني يؤكد في حديثه لـ"963+": أن المطالبة الشعبية بمحاسبة المتورطين في الجرائم والانتهاكات مطلب مشروع من الناحية القانونية والأخلاقية، مشدداً على أن كل من ارتكب جريمة يجب أن يخضع للمساءلة.

ويوضح أن المسؤولية الجنائية لا تقع على المنفذ المباشر وحده، بل تمتد إلى المحرض والشريك والمتدخل، مشيراً إلى أن كثيراً من الجرائم ارتكبت نتيجة تعاون عدة أطراف، بدءاً من إعداد التقارير الأمنية والتحريض، وصولاً إلى الاعتقال والتعذيب والقتل.

ويضيف أن القانون ينظر إلى هذه الأدوار وفق درجة المشاركة في الجريمة، وأن المحاسبة يجب أن تستند إلى الأدلة والتحقيقات لا إلى الاتهامات أو الانطباعات.

ويشدد الجهماني في حديثه على أن أخذ الحقوق باليد يؤدي إلى سيادة الفوضى ويقوض أسس الدولة والقانون، مؤكداً أن الوصول إلى الإدانة يتطلب تحقيقات وإجراءات قضائية سليمة .

ويدعو الضحايا وأصحاب الحقوق إلى لعب دور الشهود في كشف الحقيقة وتقديم المعلومات والوثائق، بدلاً من ممارسة الانتقام الشخصي، معتبراً أن العدالة الانتقالية توفر الإطار القانوني المناسب لتحقيق ذلك.

كشف الحقيقة أولاً

ويرى الجهماني أن أولى مراحل العدالة الانتقالية تتمثل في كشف الحقيقة أمام المجتمع، ومعرفة من أصدر الأوامر ومن كتب التقارير ومن شارك في الاعتقال أو التعذيب أو القتل، لأن الحقيقة تمثل الأساس الذي تُبنى عليه المحاسبة.

ويوضح أن المرحلة التالية تشمل جبر الضرر وتعويض الضحايا وإعادة بناء الثقة بين المواطنين ومؤسسات الدولة، بما يساعد على تجاوز آثار سنوات الصراع.

ويشير إلى أن سوريا لا تزال بحاجة إلى قانون خاص بالعدالة الانتقالية ينظم هذه العملية ويحدد آليات التعامل مع جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والعلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين والمسؤوليات المدنية والعسكرية.

وفي ما يتعلق بالمفقودين يؤكد الجهماني، أن الخطوة الأولى تبدأ بالإبلاغ عن حالات الاختفاء وتوثيق جميع المعلومات المتوافرة حولها، بما في ذلك زمان ومكان الاختفاء والجهات التي يشتبه بتورطها.

ويضيف أن الوثائق التي خلفها النظام السابق داخل السجون والأفرع الأمنية قد تسهم في كشف جزء مهم من الحقيقة المتعلقة بمصير آلاف المعتقلين والمفقودين، وهو ما يجعل الحفاظ عليها وتحليلها أولوية قصوى في المرحلة الحالية.

ويرفض الجهماني تصوير العدالة على أنها تتعارض مع الاستقرار، مؤكداً أن المجتمع لا يمكن أن يحقق سلاماً دائماً في ظل بقاء مرتكبي الانتهاكات الجسيمة بمنأى عن المساءلة.

ويضيف أن تجاهل حقوق الضحايا يؤدي إلى تراكم الاحتقان وإبقاء أسباب النزاع قائمة، بينما تشكل العدالة والمساءلة أساساً لبناء السلم الأهلي وترسيخ الثقة بالدولة.

تحديات تواجه الحكومة

ورغم أهمية هذا المسار يقول الخبير القانوني إن عملية تطبيقه تواجه تحديات معقدة أبرزها ضخامة حجم الانتهاكات المرتكبة خلال سنوات الحرب وصعوبة جمع الأدلة بعد مرور الزمن إضافة إلى احتمال ضياع أو إتلاف كثير من الوثائق.

كما تواجه الحكومة السورية ضغوطاً شعبية متزايدة تطالب بإجراءات سريعة، في حين تحتاج التحقيقات القانونية إلى وقت وخبرات وإجراءات دقيقة تضمن عدم وقوع ظلم جديد.

ومن بين التحديات أيضاً إعادة بناء الثقة بالمؤسسات القضائية وإقناع الضحايا بأن القانون قادر على إنصافهم بعد سنوات طويلة من غياب العدالة.

وفي هذا السياق يدعو الجهماني إلى كشف الحقائق للرأي العام وتعزيز الشفافية وتسريع إجراءات المحاسبة، معتبراً أن ما تحقق حتى الآن لا يزال محدوداً مقارنة بحجم الجرائم والانتهاكات.

الكوارث الطبيعية في سوريا
من يعوض المتضررين؟

مازن الشاهين

باتت الكوارث الطبيعية خلال السنوات الأخيرة جزءاً من المشهد المتكرر في العديد من المناطق السورية، حيث تتسبب الحرائق والفيضانات والسيول الموسمية بخسائر كبيرة تطال الأراضي الزراعية والممتلكات الخاصة والبنى التحتية.
ومع كل حادثة جديدة، يعود ملف تعويض المتضررين إلى الواجهة باعتباره أحد أكثر الملفات حساسية، نظراً لارتباطه المباشر بمصادر رزق آلاف العائلات التي تعتمد على الزراعة والعمل اليومي لتأمين احتياجاتها المعيشية.
وتزداد أهمية هذا الملف في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد، حيث تواجه الحكومة تحديات كبيرة في توفير الموارد اللازمة لتعويض المتضررين، بالتزامن مع ارتفاع تكاليف الخدمات وإعادة التأهيل وتراجع القدرة الشرائية للمواطنين.
وبين الحاجة إلى تقديم الدعم العاجل للمتضررين وضيق الإمكانات المالية المتاحة، يبرز تساؤل واسع حول طبيعة السياسات التي يمكن اعتمادها لضمان وصول التعويضات إلى مستحقيها وتحقيق الحد الأدنى من العدالة الاجتماعية.

الزراعة الأكثر تضرراً

تُعد المناطق الزراعية من أكثر المناطق تأثراً بالكوارث الطبيعية، نظراً لاعتماد نسبة كبيرة من سكانها على المحاصيل الزراعية كمصدر أساسي للدخل، إذ أن المزارع لا يخسر قيمة المحصول فقط عندما يتعرض للحريق أو الغرق، بل يفقد أيضاً ما أنفقه طوال الموسم من تكاليف تتعلق بالبذار والأسمدة والمحروقات وأجور اليد العاملة، ما يجعل آثار الكارثة تمتد لأشهر وربما لسنوات لاحقة.
وفي ريف دير الزور، تعرض المزارع محمود البدران من سكان قرية حويجة كاطع لخسارة كبيرة نتيجة ارتفاع منسوب مياه نهر الفرات خلال الفترة الماضية، الأمر الذي أدى إلى غمر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وإتلاف محصول القمح الذي كان يعول عليه لتأمين احتياجات أسرته.
ويقول البدران لـ"963+" إن المياه أتلفت نحو خمسين دونماً من محصول القمح، مضيفاً أنه بادر إلى تسجيل الأضرار لدى مديرية الطوارئ وإدارة الكوارث في دير الزور على أمل الحصول على تعويض يساعده في تجاوز الخسائر التي تعرض لها.
ويوضح أن عائلته تلقت لاحقاً سلالاً غذائية ضمن المساعدات المقدمة للمتضررين، معتبراً أن هذه الخطوة تعكس اهتمام الجهات المعنية بأوضاع الأسر المتضررة، لكنها لا تمثل تعويضاً حقيقياً عن الخسائر الزراعية التي لحقت به.
ويضيف أن خسارة خمسين دونماً من القمح لا تعني فقدان محصول زراعي فحسب، بل فقدان دخل موسم كامل، مشيراً إلى أن المزارعين بحاجة إلى برامج دعم تساعدهم على استئناف العمل الزراعي وتأمين مستلزمات المواسم المقبلة، بما يضمن استمرار العملية الإنتاجية وعدم خروج المزيد من الأراضي من دائرة الاستثمار الزراعي.
وفي محافظة الرقة، تتكرر المعاناة بصورة مختلفة، حيث تشكل حرائق المحاصيل الزراعية أحد أبرز المخاطر التي تواجه المزارعين مع اقتراب مواسم الحصاد.
وتؤدي هذه الحرائق سنوياً إلى خسارة مساحات واسعة من الأراضي المزروعة، سواء بسبب الظروف الجوية أو الحوادث العرضية أو عوامل أخرى، ما ينعكس بشكل مباشر على دخل الأسر الزراعية.
ومن قرية رقة سمرا في الريف الشرقي لمحافظة الرقة، يروي المزارع درويش الخليل لـ"963+" تفاصيل خسارته لمحصوله الزراعي بعد حريق التهم نحو تسعين دونماً من القمح خلال فترة قصيرة.
ويقول الخليل إن الحريق قضى على محصول كان يمثل حصيلة أشهر طويلة من العمل والجهد والإنفاق، مضيفاً أن المزارعين يجدون أنفسهم بعد كل كارثة أمام واقع اقتصادي صعب، خاصة في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي وتراجع القدرة على تعويض الخسائر بشكل فردي.
ويشير إلى أن الخسائر لا تقتصر على قيمة المحصول المتوقع بيعه، بل تشمل أيضاً جميع النفقات التي تم دفعها طوال الموسم، من تجهيز الأرض وشراء البذار والأسمدة وحتى تكاليف الري والمحروقات وأجور العمال، الأمر الذي يجعل تعويض المتضررين ضرورة اقتصادية واجتماعية وليس مجرد إجراء إنساني.
وتعكس شهادتا البدران والخليل جانباً من التحديات التي يواجهها المزارعون في مختلف المناطق السورية، حيث تتشابه الخسائر وإن اختلفت أسبابها، وبين فيضان يغمر الحقول في دير الزور وحريق يلتهم المحاصيل في الرقة، تبقى النتيجة واحدة بالنسبة للمزارعين، وهي فقدان مصدر الدخل الرئيسي وتحمل أعباء مالية إضافية في وقت تتراجع فيه فرص التعافي السريع.

تبني آليات للتعويض

يؤكد الخبير الاقتصادي محمد الجوهري أن التعامل مع آثار الحرائق والفيضانات في ظل الظروف الاقتصادية الراهنة يتطلب تبني آليات جديدة للتعويض لا تعتمد بالضرورة على زيادة الإنفاق الحكومي أو تحميل الموازنة العامة أعباء إضافية.
ويقول الجوهري إن الحكومة السورية تستطيع اعتماد حلول تقوم على إعادة توجيه الموارد المتاحة والاستفادة من الشراكات مع المنظمات الدولية وصناديق التنمية والإغاثة، إلى جانب تشجيع مساهمة القطاع الخاص والمؤسسات المصرفية في برامج إعادة الإعمار والتعويض.
ويضيف في حديث لـ"963+" أن من الممكن توجيه الدعم للمتضررين بصورة عينية تشمل توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والبذور والآلات الزراعية ومواد البناء بدلاً من التعويضات النقدية المباشرة، موضحاً أن هذا النوع من الدعم يحقق استفادة أكبر للمتضررين ويسهم في تخفيف الضغوط الواقعة على الموازنة العامة.
ويشير الجوهري إلى أن توفير قروض ميسرة للمتضررين وتأجيل سداد الالتزامات المالية المترتبة عليهم، فضلاً عن منح إعفاءات ضريبية للمناطق المنكوبة، يمثل شكلاً من أشكال التعويض الاقتصادي الذي يساعد على استعادة النشاط الإنتاجي وتحريك عجلة الاقتصاد المحلي دون الحاجة إلى إنفاق حكومي كبير.
وفيما يتعلق بإمكانية إنشاء برامج وصناديق متخصصة لإدارة مخاطر الكوارث الطبيعية، يؤكد الجوهري أن هذا التوجه لم يعد خياراً بل أصبح ضرورة في ظل تكرار الكوارث الطبيعية وتزايد التأثيرات الناجمة عن التغيرات المناخية.
ويوضح أن إنشاء صندوق وطني لإدارة مخاطر الكوارث من شأنه أن يوفر آلية دائمة لتمويل عمليات الإغاثة والتعويض وإعادة الإعمار، بدلاً من الاعتماد على الإجراءات المؤقتة التي يتم اللجوء إليها عقب كل أزمة.
ويضيف أن تمويل هذا الصندوق يمكن أن يتم من خلال مزيج من المساهمات الحكومية والدعم الدولي والتبرعات المجتمعية ومساهمات القطاع الخاص، إلى جانب إمكانية الاستفادة مستقبلاً من أدوات التأمين ضد الكوارث.
وينوه الجوهري إلى أن وجود مثل هذا الصندوق يمنح الحكومة قدرة أكبر على سرعة التدخل عند وقوع الكوارث، كما يعزز ثقة المواطنين بوجود منظومة مؤسسية قادرة على التعامل مع الأزمات بكفاءة واستدامة.

> **لا تُقاس الاستجابة للكوارث بحجم المساعدات الطارئة فقط، بل بقدرة الدولة على تعويض المتضررين وتمكينهم من الوقوف على أقدامهم مجدداً**

وعن آليات تحقيق العدالة والشفافية في تقدير الأضرار وتوزيع التعويضات، يشدد الجوهري على أهمية وضع معايير موحدة وواضحة لتقييم حجم الخسائر بعيداً عن أي اعتبارات شخصية أو إدارية، مع الاعتماد على لجان فنية مستقلة تضم خبراء في مجالات الزراعة والهندسة والإدارة المحلية.
ويؤكد أن استخدام التقنيات الحديثة، مثل صور الأقمار الصناعية والطائرات المسيّرة والخرائط الرقمية، يسهم في توثيق الأضرار بدقة أكبر ويحد من الأخطاء أو التقديرات غير الواقعية.
كما يوضح أن إعلان نتائج حصر الأضرار وقوائم المستفيدين بصورة شفافة، وإتاحة آليات واضحة للتظلم والمراجعة، يضمن حصول جميع المتضررين على حقوقهم وفق معايير عادلة.
ويختتم الجوهري حديثه بالتأكيد على أن الشفافية في إدارة التعويضات لا تقل أهمية عن قيمة التعويضات نفسها، لأنها تعزز ثقة المواطنين بالمؤسسات العامة وتضمن وصول الدعم إلى الفئات الأكثر تضرراً من الكوارث الطبيعية.

هوايات الجدات تعود من جديد

في زمن تهيمن فيه الشاشات وضغوط الإنتاجية، عاد كثيرون إلى ما يُعرف بـ«هوايات الجدّات» كالحياكة والزراعة المنزلية وصنع الحلويات، بعدما أثبتت قدرتها على تخفيف التوتر والحد من الإرهاق الرقمي وتعزيز الشعور بالهدوء والتوازن النفسي، ما جعلها تحظى باهتمام متزايد من خبراء الصحة النفسية ورواد منصات التواصل على حد سواء.

في زاوية هادئة من منزلها في مدينة اللاذقية غربي سوريا، تقضي مادلين (28 عاماً) ساعات طويلة وهي تنسج خيوط القش بعناية لتصنع سلالاً وأعمالاً يدوية تحمل طابعاً تراثياً خاصاً. هواية لم تأتِ من فراغ بل ورثتها عن جدتها التي كانت تمارس هذه الحرفة منذ سنوات طويلة.

تروي مادلين لـ"963+" أن علاقتها بصناعة السلال بدأت خلال زياراتها المتكررة لبيت جدتها في طفولتها، حيث كانت تراقبها وهي تجمع القش وتجففه ثم تحوّله بمهارة إلى أدوات منزلية جميلة وعملية. آنذاك لم تدرك قيمة ما تراه، لكن تلك المشاهد بقيت راسخة في ذاكرتها.

ومع ازدياد الضغوط اليومية والانشغال المستمر بالتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي، بدأت مادلين تبحث عن نشاط يمنحها بعض الهدوء. تقول: تذكرت الأيام التي كنت أجلس فيها إلى جانب جدتي، فقررت أن أجرب هذه الحرفة بنفسي في البداية كانت المحاولات بسيطة، لكنني مع الوقت تعلمت أساسياتها وأصبحت أستمتع بكل مرحلة من مراحل العمل.

وتؤكد أن صناعة السلال من القش أصبحت أكثر من مجرد هواية، إذ منحتها شعوراً بالإنجاز وساعدتها على تحسين تركيزها والتخفيف من التوتر. كما دفعتها إلى التعرف أكثر على الموروث الشعبي الذي كاد يختفي من حياة الأجيال الجديدة.

وترى مادلين أن العودة إلى هوايات الجدات ليست مجرد حنين إلى الماضي بل محاولة لاستعادة أنشطة تمنح الإنسان مساحة للتأمل والإبداع بعيداً عن ضجيج الحياة اليومية.

وتشير دراسات حديثة إلى أن الأنشطة الإبداعية واليدوية يمكن أن تلعب دوراً مهماً في دعم الصحة النفسية وتقليل مستويات القلق.

وأظهرت مراجعة علمية نُشرت عام 2025، تشمل 19 دراسة مختلفة، أن الأعمال اليدوية والأنشطة الإبداعية قد تساعد في تحسين الحالة النفسية وتقليل أعراض التوتر. وتكمن أهمية هوايات الجدّات في أنها تؤثر على الدماغ والجهاز العصبي بطرق متعددة أما صبا خالد ذات "25" عاماً لم تكن تعلم أن ساعات طفولتها التي كانت تمضيها إلى جانب جدتها وهي تراقب

> **ما كانت الجدّات يمارسن كجزء من الحياة اليومية، يكتشفه اليوم جيل الشاشات كوسيلة فعّالة لاستعادة التوازن النفسي والابتعاد عن ضجيج العالم الرقمي**

أصابعها تتحرك بين الخيوط والإبر، ستتحول يوماً إلى هواية تمنحها الراحة والسكينة وسط ضغوط الحياة اليومية.

تقول صبا المقيمة في مدينة القامشلي شمال شرق سوريا إن جدتها كانت تقضي جزءاً كبيراً من وقتها في الحياكة وصناعة القطع الصوفية لأفراد العائلة، وكانت تحرص على تعليمها أساسيات هذه المهنة اليدوية منذ الصغر. ورغم أن اهتمامها تراجع لفترة مع الدراسة والانشغال بالحياة، فإنها عادت إليها قبل سنوات بدافع الحنين إلى تلك الذكريات.

وتضيف لـ"963+": "في البداية كنت أبحث عن وسيلة أقضي بها وقتي بعيداً عن الهاتف ووسائل التواصل الاجتماعي، فتذكرت جدتي ونصائحها أخرجت بعض الخيوط والإبر وبدأت من جديد ومع كل قطعة أنجزها كنت أشعر براحة نفسية كبيرة".

وتوضح صبا أن الحياكة لم تعد مجرد هواية بالنسبة لها، بل أصبحت مساحة خاصة تمنحها الهدوء والتركيز وتساعدها على التخلص من التوتر والقلق. كما أنها باتت تصنع هدايا يدوية لأصدقائها وأفراد عائلتها، ما يضفي على هذه القطع قيمة عاطفية خاصة.

وترى صبا أن عودة الشباب إلى بعض هوايات الجدات ليست أمراً عابراً، بل تعبير عن الحاجة إلى البساطة والابتعاد عن الإيقاع السريع للحياة الحديثة، مؤكدة أن المهارات التي كانت تمارسها الجدات بشكل يومي تحمل فوائد نفسية واجتماعية نكتشف أهميتها من جديد اليوم.

ويرى مختصون أن هناك عدة أسباب وراء هذا الانتشار، أبرزها الشعور بالتعب النفسي الناتج عن ثقافة الإنجاز السريع والمقارنة المستمرة على الإنترنت. لذا، فالكثير من الأشخاص أصبحوا يبحثون عن أنشطة تمنحهم شعوراً بالبطء والهدوء بعيداً عن التنافس الرقمي فيما ويؤكد خبراء الصحة النفسية أن هذا النوع من الأنشطة يعيد الإنسان إلى اللحظة الحالية، وهو ما يعرف باليقظة الذهنية (Mindfulness)، وهي مهارة نفسية تساعد على تقليل التفكير الزائد والقلق كما أن هوايات الجدّات توفر تجربة حسية حقيقية تعتمد على اللمس والرؤية والروائح، وهو ما يفتقده كثيرون في الحياة الرقمية الحديثة.

الأم المثالية... هل هي حقيقة يمكن بلوغها أم صورة اجتماعية ترهق النساء؟

في زمن تمتلئ فيه منصات التواصل الاجتماعي بصور الأمهات المثاليات، تبدو الأمومة أحياناً وكأنها مهمة يجب أن تُؤدى بلا أخطاء: منزل مرتب، أطفال سعداء، نجاح مهني، حضور دائم، وصبر لا ينفد. وبين هذه الصورة اللامعة والواقع اليومي المليء بالتعب والضغوط، تجد كثير من النساء أنفسهن أمام سؤال مؤلم: هل أنا أم جيدة بما يكفي؟ أم أنني أقصّر في حق أطفالي وأسرتي؟ هذا السؤال يعكس حجم الضغط الذي يفرضه مفهوم "الأم المثالية" على النساء، وهو مفهوم تقول الأخصائية النفسية سوسن سلماوي إنه أقرب إلى البناء الاجتماعي منه إلى الواقع الفعلي. ففي حديثها لـ "963+"، توضح سلماوي أن الصورة المتداولة عن الأم المثالية غالباً ما تقدم نموذجاً لامرأة قادرة على التوفيق الكامل بين تربية أطفالها، وإدارة منزلها، وتحقيق النجاح في عملها، والحفاظ على حياتها الشخصية، وكل ذلك من دون خطأ أو تقصير أو حتى شعور بالإرهاق.

وترى سلماوي أن هذه الصورة تتجاهل حقيقة جوهرية، وهي أن الأم، قبل أي شيء، إنسانة لها حدود وقدرات متفاوتة وظروف مختلفة. فالأمومة ليست مهمة ثابتة المعايير، بل تجربة يومية معقدة تتأثر بالحالة النفسية، والظروف الاقتصادية، والدعم الأسري، وطبيعة الأطفال أنفسهم، فضلاً عن ضغوط الحياة المتراكمة. وبحسب سلماوي، فإن فكرة "الأم المثالية" لا تأتي من مصدر واحد، بل تتشكل عبر تراكمات اجتماعية وثقافية متداخلة. فالمجتمع لا يزال، في كثير من الأحيان، يربط قيمة الأم بقدرتها على التضحية والتحمل، ويقيس نجاحها بمدى استعدادها لتقديم نفسها بالكامل من أجل أسرتها. كما تسهم التربية التقليدية في ترسيخ هذه الفكرة، حين تُربى الفتيات منذ الصغر على أن الأم الصالحة هي التي تتحمل كل شيء، وتضع احتياجات الآخرين قبل احتياجاتها، وتنجح في احتواء الجميع مهما كانت متعبة أو مثقلة بالمسؤوليات.

وتضيف أن وسائل التواصل الاجتماعي زادت من حدة هذا الضغط، إذ باتت تعرض نسخاً منتقاة ومفلترة من الأمومة، تُظهر اللحظات المرتبة والناجحة والهادئة، فيما تُخفى وراءها لحظات الفوضى والتعب والشكوك والمشكلات اليومية التي تعيشها معظم الأمهات. وبذلك، لا تُقدم الأمومة بوصفها تجربة إنسانية متقلبة، بل باعتبارها مشروعاً يجب أن يبدو كاملًا طوال الوقت.

وحول إمكانية الوصول إلى هذا النموذج الذي يجري الترويج له، تؤكد سلماوي أن الأمر غير واقعي، لأن الأمومة بطبيعتها مليئة بالتحديات المتغيرة. فكل مرحلة عمرية يمر بها الطفل تحمل أسئلة جديدة ومتطلبات مختلفة، كما أن الظروف التي تعيشها كل أسرة ليست واحدة. لذلك، فإن مطالبة الأم بأن تكون مثالية على الدوام، أو قياسها على نموذج واحد ثابت، أمر يفتقر إلى العدالة ويحمّلها ما لا تحتمل.

ولا تقف خطورة هذه الصورة عند حدود الإرهاق فقط، بل تمتد إلى الصحة النفسية للأم. فبحسب سلماوي، قد تعيش كثير من النساء شعوراً دائماً بالذنب، أو الإحساس بأنهن لا يفعلن ما يكفي مهما بذلن من جهد. وقد يتحول هذا الشعور لدى بعضهن إلى قلق مستمر أو اكتئاب أو انخفاض في تقدير الذات، وهو ما ينعكس على علاقتهن بأنفسهن أولاً، ثم على علاقتهن بأطفالهن وأسرهن.

وتلفت الأخصائية النفسية إلى أن الأمهات أنفسهن قد يساهمن أحياناً، من دون قصد، في ترسيخ هذه الصورة، سواء من خلال المقارنات المباشرة، أو عبر مشاركة تجارب تبدو مثالية وخالية من الصعوبات. وفي ظل هذه المقارنات، قد تشعر أم أخرى بأنها أقل كفاءة أو أقل نجاحاً، فقط لأن واقعها لا يشبه ما تراه على الشاشة.

وترى سلماوي أن التخفيف من هذه الضغوط يبدأ بإعادة تعريف الأمومة بعيداً عن أوهام الكمال، وبنشر وعي حقيقي بأن الأم ليست آلة، بل إنسانة لها مشاعر وحدود واحتياجات. كما تدعو إلى مشاركة تجارب الأمومة كما هي، بما فيها من نجاحات وإخفاقات وتعب ومحاولات، لأن الصدق في عرض هذه التجربة يخلق مساحة أوسع للتفهم والدعم، ويقلل من ثقافة المقارنة والأحكام.

وتؤكد سلماوي أن مفهوم "الأم الجيدة" لا يمكن أن يكون واحداً لدى الجميع، لأن كل امرأة تعيش ظروفاً اجتماعية ونفسية واقتصادية مختلفة. لذلك، فإن تقييم الأمومة يجب أن يكون أكثر مرونة وإنصافاً، وأقل خضوعاً لمعايير مثالية قاسية لا تراعي اختلاف الواقع بين أسرة وأخرى.

وفي ختام حديثها، توجه سلماوي رسالة إلى كل أم تشعر بالتقصير بسبب الصور المثالية المنتشرة، قائلة: "لستِ مطالبة بأن تكوني كاملة، يكفي أنك تحاولين، وتحبين أبناءك، وتبذلين ما تستطيعين. فالأمومة الحقيقية ليست خالية من الأخطاء، بل هي رحلة مليئة بالتعلم والتجربة والجهد الصادق"

أسامة حلال لـ «963+»:

لم أطمح لأن أكون ممثلاً و «الترند» لا يخدم الفن

فرح درويش

في زمنٍ باتت فيه الشهرة تُقاس بسرعة الانتشار، وتحولت فيه منصات التواصل الاجتماعي إلى مساحة أساسية لصناعة النجومية، يبدو الحفاظ على المسافة خياراً نادراً. فوسط عالم فني تحكمه أحياناً حسابات المشاهدة و"الترند" أكثر مما تحكمه الأسئلة الفنية والجمالية، يختار بعض الفنانين السير في اتجاه مختلف، يقوم على التمهّل والتجربة والتعامل مع الفن بوصفه مشروعاً معرفياً وإنسانياً لا مجرد وسيلة للظهور .

وخلال السنوات الأخيرة، شهدت الدراما السورية تحولات كبيرة على مستوى الإنتاج والموضوعات وآليات التلقي، ما فتح نقاشاً واسعاً حول طبيعة الأعمال التي تُنتج اليوم، ومدى قدرتها على ملامسة أسئلة المجتمع وهمومه، في مقابل تنامي الأعمال التي تراهن على الأثر السريع والانتشار الآني. وبين المسرح والتلفزيون والسينما، برزت تساؤلات متزايدة حول دور الفنان وحدود مسؤوليته، وحول ما إذا كان المطلوب منه أن يكون مجرد مؤدٍ للنصوص أم شريكاً في صناعة الأفكار والأسئلة التي يطرحها الفن.

ضمن هذا السياق، يقدّم الممثل السوري أسامة حلال تجربة مختلفة امتدت لأكثر من عقدين، حافظ خلالها على حضوره الفني بعيداً عن الصخب الإعلامي والرقمي. تجربة لم تُبنَ على السعي إلى النجومية أو ملاحقة الأضواء، بل على البحث المستمر عن المعنى، والإيمان بأن قيمة العمل الفني لا تُقاس بحجم تداوله اللحظي بقدر ما تُقاس بقدرته على البقاء وترك أثر لدى الجمهور.

في حوارٍ خاص لـ"963+"، يتحدث أسامة حلال عن علاقته بالفن والمسرح، ونظرته إلى الدراما السورية اليوم، وأزمة النصوص والإنتاج، وتأثير ثقافة "الترند" على المشهد الفني، كما يستعيد محطات من تجربته الشخصية التي بدأت من مكان لم يكن التمثيل فيه هدفاً أو مشروعاً واضحاً، قبل أن يتحول إلى رحلة طويلة من الأسئلة والبحث والتجريب.

بعد أكثر من عشرين عاماً في الوسط الفني، ما الصورة التي تعتقد أن الناس كونوها عنك؟

ربما أكثر فكرة تُقال عني أنني شخص غير اجتماعي كثيراً، أو بعيد عن الأوساط، سواء الفنية أو غير الفنية. وهذا صحيح إلى حدّ ما.

أنا لست من الأشخاص الذين يحبون الوجود الدائم في التجمعات أو المناسبات. حتى السوشيال ميديا، حضوري فيها قليل جداً، وربما هذا ما جعل البعض يظن أنني غائب.

لكنني في الحقيقة لا أرى الأمر بهذه السلبية. أنا أفضّل أن أكون حاضرا في عملي أكثر من حضوري في الصورة العامة.

اليوم معظم الفنانين يعتمدون على السوشيال ميديا للتواصل مع الجمهور، لماذا أنت بعيد عنها؟

لا أعرف. ربما لأنني من جيل مختلف. جيل لم يكبر على فكرة "المحتوى اليومي" أو الظهور المستمر. أشعر أن بعض الأشياء تحتاج مسافة، تحتاج صمتاً. ليس كل شيء يجب أن يُقال فوراً.

أنا لا أرفض السوشيال ميديا، لكنها ليست مساحة أرتاح فيها. علاقتي بالفن ليست مرتبطة بعدد المتابعين أو التفاعل، بل بما أقدّمه فعليا.

البعض يقول إن الجيل السابق من الممثلين كان أكثر حضوراً وتأثيراً في التلفزيون، ونفتقدكم اليوم؟

هذا لطف كبير طبعاً، لكن المشكلة ليست في الأشخاص. المشكلة في طبيعة الإنتاج اليوم. هناك تغيّر كبير في شكل الدراما، وفي طريقة التفكير بالعمل الفني.

تقصد أن الدراما تغيرت للأسوأ؟

ليس بالضرورة "للأسوأ"، لكنها تغيّرت. في السابق كانت هناك مساحة أوسع للعمق، حتى عندما كانت المواضيع قاسية، كانت تُقدَّم بطريقة أذكى، طبقات أكثر، بناء أهدأ.

اليوم أحياناً يتم تقديم الفكرة بشكل مباشر جداً، أو قاس أكثر من اللازم، فيشعر المشاهد أنه مُجبر على التلقي بدل أن يدخل في التجربة.

> الفن الحقيقي لا يُقاس بعدد المشاهدات، بل بعدد الأسئلة التي يتركها في عقل المتلقي

هل ترى أن المشكلة في الرقابة؟

ليست الرقابة وحدها. هناك مشكلة في الكتابة، وفي طريقة التفكير بالعمل. أحياناً نفتقد "المنتج الفني" الحقيقي، ليس المنتج بمعنى المال فقط، بل الشخص الذي يفكر بالمشروع ككل: النص، الإخراج، التمثيل، والإنتاج.

اليوم كثير من الأعمال تُبنى على فكرة الترند، على ما سيُتداول، لا على ما سيبقى.

تقصد أن "الترند" يقتل القيمة الفنية؟

الترند لا يخدم الفن دائماً. ربما يخدم لحظياً، أو مادياً، لكنه لا يصنع عملاً فنياً حقيقياً. الفن يحتاج وقتاً، يحتاج صمتاً، يحتاج تفكيراً. أما الترند فهو سريع ينتشر بسرعة وينسى بسرعة.

لو خيرناك بين مسلسل جماهيري ضخم أو عرض مسرحي يعبر عنك، ماذا تختار؟

لا أضع قاعدة ثابتة. إذا كان المسلسل أفضل من المسرح، أختار المسلسل. وإذا كان المسرح أفضل، أختاره. بالنسبة لي المهم هو الفكرة.

أنا اليوم أشعر أنني أتحمل مسؤولية كفنان أمام الجمهور. وجودك في مساحة عامة يعني أنك مطالب بأن تقدم شيئاً له معنى، ليس مجرد ظهور.

كيف تنظر إلى المسرح مقارنة بالتلفزيون؟

المسرح بالنسبة لي هو مساحة الحرية الأكبر. في المسرح أنا أستطيع أن أكون المخرج، والكاتب، والممثل، وصاحب السؤال.

في التلفزيون أحياناً لا نجد نفس العمق. ليس دائماً طبعاً، لكن هناك مشاريع لا تطرح أسئلة حقيقية، بل تكتفي بالسطح.

أما المسرح فهو مساحة مواجهة مباشرة مع المجتمع، مع الأسئلة، مع الذات.

هل هذا يعني أنك ترفض التلفزيون؟

لا أبداً. أنا لم أرفض التلفزيون يوماً. لكنني مررت بمرحلة بدأت أسأل فيها نفسي: ما دوري كممثل؟ هل أريد أن أكون مجرد ممثل يؤدي نصاً؟ أم أريد أن أكون جزءاً من صناعة السؤال نفسه؟

لهذا وجدت نفسي أكثر في المسرح، وفي الكتابة، وفي المشاريع التي أستطيع أن أضع فيها رؤيتي.

هناك حديث عن أزمة كتابة في الدراما السورية، ما رأيك؟

المشكلة ليست فقط في الكتابة. المشكلة في المنظومة كلها. نحن بحاجة إلى صناعة متكاملة، إلى منتج فني حقيقي.

الكتابة وحدها لا تكفي، والإخراج وحده لا يكفي، والتمثيل وحده لا يكفي. كل هذه العناصر تحتاج أن تُبنى معاً داخل مشروع واحد.

ماهي نصيحتك للشباب الذين دخلوا الوسط الفني مؤخراً؟

أنصحهم أن يجربوا كل شيء. في هذه المرحلة، يجب أن يعملوا في المسرح، التلفزيون، السينما، أي شيء.

هذه الفترة هي فترة اكتشاف. لاحقاً لن يكون هناك ذات الوقت والطاقة. المهم أن يعرفوا لماذا يعملون، لا فقط أن يعملوا.

هل مررت بمرحلة تفكير بالاعتزال؟

يصمت قليلاً قبل أن يجيب: ليست اعتزالاً بمعنى الانسحاب، لكنها مرحلة إعادة تفكير. الحياة ليست سهلة، خاصة عندما تكون مسؤولاً عن عائلة، وعن حياة، وعن واقع اقتصادي صعب. لكنني لا أرى نفسي خارج الفن. ربما أغير الشكل، لكن الفكرة تبقى.

وبالمناسبة أنا لم أفكر يوماً أن أكون ممثلاً، ولم يكن مشروعي دخول عالم التمثيل.

ماذا تقول اليوم بعد كل هذه السنوات؟

أقول إن الفن ليس وظيفة. هو سؤال مستمر. وكل مرحلة من حياتي كانت محاولة للإجابة عنه، أو للهروب منه أحياناً.

لكن في النهاية نحن لا نهرب من الفن، نحن نعود إليه دائماً بشكل مختلف .

صحيفة سياسية – اقتصادية – ثقافية - اجتماعية منوّعة، تغطّي الحدث السوري وتقاطعاته مع الملفات العربية والإقليمية والدولية، وتقدم مادة صحفية تتوخى الصدقية والموضوعية، وتدعم حقوق الإنسان ونشر الديموقراطية، وتنبذ خطاب الكراهية.

رئيس التحرير: إبراهيم مراد
مدير تحرير: عمار زيدان
سكرتير التحرير: معاذ الحمد
مسؤول العلاقات العامة: روج موسى
تصميم وإخراج: عبد المعين حمص

963+ www.963media.com